الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون

الجلسة العامة ٣٢
الجمعة، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غوريراب ..... (ناميبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٠ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/54/1)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/54/220)

السيد رودريغز باريتّا (كوبا) (تكلم بالاسبانية): السبب في رفع جلسة الأمس في وقت مبكر بدا وكأنه دعوة رمزية إلى الواقعية.

أود أن أعرب عن تقديري لعقد هذا الاجتماع وللفرصة التي وفرها لنا الأمين العام بعرض تقريره وإلقاء بيانه عند افتتاح المناقشة العامة. وكما شوهد في جميع البيانات السابقة بلا استثناء، نتشاطر جميعا أهمية إجراء مناقشة عميقة وتوجيه الأمم المتحدة في هذا العصر الذي يتسم بالنزعة التداخلية الجديدة تحت ذرائع إنسانية.

ما من بلد تتوفر لديه إرادة التغيير بقدر أكبر مما تتوفر لدى كوبا، وما من بلد تتوفر لديه الرغبة والقوة لمواجهة المشاكل القديمة والجديدة التي تبدو حلولها للبشرية بعيدة بأكثر مما تتوفر لدى كوبا. وما من شعب يمكن أن يجسد مثالا على التفاؤل والثقة في المستقبل بأفضل مما يجسده شعبنا. وهذه ليست مسألة مواجهة تحديات العولمة والحداثة بأنماط من الماضي. وما من بلد غيَّر منذ ١٩٥٩ أو سعى إلى أن يغير هذا النظام العالمي غير القابل للاستدامة وغير العادل بشجاعة وتفان بأكثر مما فعلت كوبا. لكننا نعتقد أن من الضروري أن نفعل هذا بواقعية سياسية ثابتة دون تجنب الحقائق المؤلمة.

هل يعتقد أحد في هذه القاعة أنه قد يقرأ على شبكة الإنترنت الدولية أو في صحيفة ما في المستقبل القريب أن بلدا في جنوبي شرقي آسيا طلب أو مُنح مهمة من مجلس الأمن للتدخل، دون موافقة البيت الأبيض، في صراع أهلي في ولاية متشغن لم يستطع البيت الأبيض السيطرة عليه، صراع ناتج عن أعمال تقوم بها المليشيات المحلية الشهيرة؟

هل نحن نناقش الكيفية التي قد يتدخل بها تحالف من البلدان الأفريقية، في إطار ميثاق الأمم المتحدة، في بلد أوروبي ما ضد إرادة حكومة يمينية متطرفة تقمع

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

99-86081
9986081

المهاجرين أو أقلياتها في إطار مشاعر متزايدة بكراهية الأجانب؟

هل هدف هذه المناقشة هو تقرير الكيفية التي يمكن للأمم المتحدة أن تتدخل بها في أكبر سوق عالمية للمخدرات وأكبر مركز لاستخدام المخدرات؟

أم أنها لمناقشة كيفية منع كيان ما لديه حقيبة نووية وآلاف من الرؤوس النووية من أن يطلق عددا من القذائف التقليدية أو غير التقليدية، في عمل يتسم بالغطرسة غير مسؤولة أو جنون عابر؟

إنني أتمنى أن يُعاد تصميم النظام العالمي الظالم المستبد، غير القابل للاستدامة الذي تعاني منه بلدان الجنوب، بواسطة فريق عمل، أو أن يغير بقـــرار من الجمعية العامة. وحقيقة الأمر، أننا في هذه القاعة نعرف تماما عن الاتفاقات التي لا يوفى بها والوعود الجوفاء والآمال الضائعة.

لقد طرح الأمين العام أسئلة حاسمة ومس عصبا حساسا. ومن مسؤولية الدول الأعضاء الآن أن تعطيه ولاية واضحة سريعة لمنع المصالح الشريرة القوية التي تمارس الهيمنة من مواصلة تحقيق مكاسبها في العالم الحقيقي بينما نحن مشغولون بكتابة الوثائق. إننا نخاطر بالسماح بفرض الأمر الواقع علينا.

إن معضلة البلدان النامية هي ما إذا كانت تواصل في المستقبل، في ظل ظروف وإجراءات معينة، السماح لأنفسها بأن تكون عرضة للتدخل من جانب حفنة من الدول التي تستغل القدرة الاقتصادية والعسكرية الضرورية، التي هي نتيجة حقائق لم تتقرر في هذه القاعة.

تود كوبا أن تذكر أنه لن يحدث أبدا أي تدخل في كوبا تحت أية ذريعة أو في ظل أي ظرف من الظروف لأن هذه هي الإرادة السيادية لشعبها. ولقد واجه شعبنا بالفعل خطر التدخل النووي مرة، كما شرح جيفارا في هذه القاعة قبل ٣٥ عاما، والآن يواجه محاولات يومية للتدخل من جانب دولة كبرى تبعد عن شواطئنا ٩٠ ميلا.

هذا التفسير وهذه الممارسة للسيادة لن يفسداها وهذا ما نريده للجميع.

إننا نفهم واقع العالم الذي يصطبغ بالعولمة، وسنبذل قصارى جهدنا لعولمة العدالة والتنمية والتضامن؛ ولكن في إطار النظام العالمي الأحادي القطب والليبرالي - الجديد، وفي ظل دكتاتورية اقتصادية وعسكرية لدولة عظمى، وفي ضوء فرض نموذج واحد، والنادي النووي، والمذهب العسكري العدواني لمنظمة حلف شمال الأطلسي، وما يدعى بالتهديدات العالمية، ووضع البلدان في "هامش المنطقة الأطلسية - الأوروبية"، وابتزاز الأمين العام ماليا، واستبداد بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، والكيل بمكيالين في المجلس، وشل حركة الجمعية العامة، والسبل التي تطبق من خلالها الانتقائية السياسية ويجري بها التلاعب في قضايا حقوق الإنسان - في ضوء كل ذلك، يكون انتحارا أن توافق على الحق في التدخل العالمي الذي سبقت ممارسته في كوسوفو.

إننا لا نطالب المجتمع الدولي ولا الأمم المتحدة بأمر يظلا في حالة جمود أو خمول في وجه الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم. بل على العكس من ذلك، نطالب مرة أخرى من هذا المنبر بأن تتخذ الأمم المتحدة إجراء حاسما وعاجلا لإيجاد حلول عادلة ودائمة للصراعات التي يتزايد عددها بصفة مستمرة. ولا بد للجمعية العامة من أن تتخذ إجراء عاجلا، ولا بد لها من أن تكلف الأمين العام بصيغة واضحة ومباشرة باتخاذ خطوات فورية.

يبين التاريخ بوضوح أنه لا يمكن فرض السلام باستعمال القوة أو شن الحرب، وأن العمليات العسكرية لا تؤدي إلى حلول دائمة، إلا إذا قمنا بتحسين ظروف معيشة أربعة أخماس البشرية الذين يعانون من التخلف والفقر، وتمكنا من إنقاذ ١,٣ بليون نسمة من الفقر المدقع، وتمكنا من الحيلولة دون وفاة ٨ ملايين طفل كل عام قبل إكمالهم العام الأول من عمرهم، ومنعنا وفاة ١٩ مليون طفل ممن لم يبلغوا الخامسة بسبب الأمراض المقابلة للشفاء وسوء التغذية كل عام، وتمكنا من إطعام الـ ٩٠٠ مليون نسمة من الجياع، وتمكنا من شفاء الـ ٢٣ مليونا من الأفارقة المصابين بمرض الإيدز، وتمكنا من تعليم بليون أمي من بني البشر القراءة والكتابة - ما لم نفعل كل ذلك، فستستمر الصراعات.

وما لم نوقف الطباعة غير المسؤولة للدولارات والمضاربات المالية التي تقضي في غضون بضع ساعات على الاحتياطات التي بنتها البلدان طيلة أعوام عديدة من التضحيات، وما لم تصبح المؤسسات المالية في البلدان الصناعة على نفس القدر من الشفافية الذي تطالب

مؤسساتنا بالتحلي به، وما لم يتوقف صندوق النقد الدولي عن فرض برامج تكيف هيكلي غير إنسانية، وما لم يجر إنقاذ الأمم المتحدة وبنيتها التحتية الإنمائية من التهجم عليهما وإخضاعهما من جانب مؤسسات بريتون وودز، وما لم يجر بناء صرح مالي جديد موجّه توجيها اجتماعيا، وما لم يكبح جماح الجنون الأعمى للسوق، وما لم تمنع الشركات عبر الوطنية من التحكم المتزايد في اقتصاداتنا، وما لم يوقف إضعاف الحكومات وانكماشها، وما لم يف العالم الأول بالتزامه بتخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجه القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وما لم يوقف - بأي ثمن - فرض سياسات تحررية لا يأخذ بها حتى العالم الأول، وما لم يكبح جماح الاستهلاك غير الرشيد للمجتمعات الغنية على حساب فقرنا، ستستمر الصراعات.

وستستمر الصراعات ما دام الشمال مستمرا في فرض نموذج سياسي معيب لا يمكن استدامته بيئيا ولا اقتصاديا، وإن كان قد ينجح في الشمال، وهو نموذج جرى التوصل إليه بعد قرون من الحكم الملكي المطلق دون إجراء انتخابات عادلة أو نزيهة، ودون وجود حق عام في الاقتراع، ودون حصول المرأة على الحق في التصويت، ودون ثماني ساعات من العمل يوميا، ودون مايسمى اليوم بالحكم السليم، رغم أن هذا المفهوم لم يعرفه أو يتفق عليه أحد حتى الآن. ونحن نرفض إقرار نموذج يحظى بمشاركة ضئيلة، وبامتناع الكثيرين عن تأييده، وبمصداقية قليلة، وبإضفاء الصبغة التجارية على نطاق واسع على السياسة. وما لم يعترف بأن فرض الثقافات والحدود المصطنعة من جانب الدول الاستعمارية عامل تاريخي أساسي في نشوب الكثير من الصراعات الجارية، وما لم يعترف بالحق في الاستقلال وتقرير المصير وما لم يفهم التنوع في الثقافات والنماذج، ستستمر الصراعات.

وإذا كان هناك توقع مستمر بتفكك الدول، وإذا لم يتم التمسك بثبات بحرمة الحدود الموجودة، ستستمر الصراعات.

وإذا استمر التلاعب السياسي بحقوق الإنسان - الانتقائية، والتحيز، والكيل بمكيالين؛ وإذا جرى تجاهل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ وإذا أغفل الحق في التنمية؛ وإذا فرض قانون دولي لحقوق الإنسان يتسم بالتعصب والتجريد؛ وإذا لم تكفل كل حقوق الإنسان لجميع بني البشر، ستستمر الصراعات.

ولكي تتمكن الأمم المتحدة من التصرف، وجب عليها أن تضفي الصبغة الديمقراطية على نفسها على وجه السرعة. وينبغي للجمعية العامة أن تمارس سلطاتها بصورة حاسمة، حتى في مجال الصراعات. إن وسائل الأمم المتحدة في التصرف في حالات الصراع، بموجب الميثاق، لا تنتهي بالسلطات العريضة لمجلس الأمن، بل بالجمعية العامة، التي لا محل فيها لسياسات الهيمنة العالمية أو الإقليمية، والتي لا يوجد فيها حق النقض البالي، والتي تتمتع فيها كل دولة بالحق في الكلام وفي التصويت.

ويجب توسيع عضوية مجلس الأمن حتى تتمتع البلدان النامية بتمثيل عادل. ويجب أن يلغى حق النقض، أو يقتصر على الأقل على الفصل السابع من الميثاق. وينبغي وقف ممارسة الكيل بمكيالين. ويجب تحاشي تجاوزات المجلس وإصلاح عيوبه. ويتحتم دعم السلطة الشرعية للمجلس، والحيلولة دون انتهاكها، أو تجاهلها، أو التلاعب بها.

ورفعة شأن الميثاق ومصداقيته المطلقة وحرمته يجب استعادتها بالأفعال. فالميثاق ليس مصدرا آخر للقانون فحسب، بل وحجر الزاوية في الأمم المتحدة وفيما يتبقى من النظام القانوني الدولي الهش. إنه أساس نظام الأمن الجماعي الذي وضعته البشرية لكي تمنع الصراعات وتتحاشاها وتحسمها.

ولا نقبل فكرة "الدبلوماسية التي تساندها القوة"، ولا فكرة "الدبلوماسية التي ترتكز على استعمال القوة"، ولا محاولات فرض الدبلوماسية بنيران البنادق. إن التدخلات الإنسانية المزعومة، كما جرت في كوسوفو، هي بكل بساطة انتهاكات للميثاق وللقانون الدولي. وميثاق الأمم المتحدة يحدد بكل وضوح الظروف التي تقوم فيها الأمم المتحدة باستخدام القوة للمحافظة على السلم والأمن الدوليين. وترفض كوبا رفضا مطلقا أي استخدام للقوة لا يتفق وأحكام الميثاق. فليس هناك أي مبرر على الإطلاق لهذه الأعمال.

وإخفاء التدخل والسياسة التدخلية وراء قناع الأعمال "الإنسانية" ليس مرفوضا فحسب، بل إنه يشوه الإطار القانوني الذي اعتمدناه في الأمم المتحدة بالنسبة للمساعدة الإنسانية الحقة. ومن البديهي أن مفهوم ما يسمى بالتدخل الإنساني لا يكرسه أي حكم من أحكام الميثاق. لذلك نتساءل عما إذا لم يكن مدرجا في تعديل

مقترح للميثاق. وإذا كان هذا صحيحا، فللمنظمة إجراءات مقررة يجب مراعاتها. وتشمل هذه الإجراءات، ضمن متطلبات أساسية أخرى، المناقشة وصنع القرار بمشاركة جميع الدول الأعضاء.

ولا يمكن في هذه المنظمة قبول التكتيكات المعروفة جيدا التي يتبعها البعض بمحاولاتهم فرض مفاهيم مناهضة للميثاق خلسة، وخدمة مصالحهم باستغلال أية ثغرات صغيرة يجدونها في آليات الأمم المتحدة لرسم السياسات وتنفيذها.

ونتفق مع زملائنا على أهمية خلق ثقافة للوقاية في الأمم المتحدة. والآن يجب أن تكون الخطوة الأولى الوصول إلى تفاهم متبادل بيننا جميعا على ما يتعين تطبيقه من مجالات ومضامين عملية وطرق في خلق مثل هذه الثقافة.

كما يكون من المناسب بدون شك خلق أدوات مناسبة للانذار المبكر ضد حدوث طبيعية قد تظهر في الصراعات، ولكن من غير المقبول أن تؤسس هذه الأدوات من خلال آليات متاحة بشكل يكاد يكون قاصرا على البلدان الصناعية للحصول على معلومات عن بقية العالم بالكيفية التي تناسبها. ولعدة سنوات الآن تطرح علينا مقترحات لا يمكن في الواقع إلا أن تكون مقدمة للتدخل الواضح والصريح للغاية.

وتلتمس الدبلوماسية الوقائية بدرجة كبيرة، ولكننا لا يقال لنا ماذا يلتمس منها بالضبط. ونتساءل عن الفرق بين هذا المفهوم ووساطة المساعي الحميدة التي ينفذها تاريخيا وبالتحديد الأمين العام لهذه المنظمة. وتخبرنا حقيقة تغيير الاسم الآن بالمدى الذي تغيرت به المفاهيم أيضا بقدر كبير. وأعتقد أن الجمعية العامة هذه تستحق أن تعرف ماهية هذه التغييرات.

ولا يقال سوى قدر ضئيل عن مبدأ الموافقة، ويقال أكثر مما ينبغي عن فرض السلام بدون مراعاة حقيقة أن السلام لا يتعين فرضه في عالم تسود فيه العدالة والمساواة، ولكنه يتحقق بدلا من ذلك عن طريق التنمية والفرص المتساوية لكل مواطن، وغياب الفساد، وضمان المشاركة الأصيلة للشعب في رسم مصيره.

ختاما، لا يوجد أي مبرر مهما كان لانتهاك مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وتشكل هذه المبادئ الضمان الوحيد لأن البلدان النامية قادرة على الدفاع عن استقلالها بالوسائل القانونية. ولدى مجلس الأمن وحده السلطة بموجب الميثاق لفرض تدابير تستتبع استخدام القوة. واستخدام القوة في أي ظروف أخرى غير قانوني وغير مشروع. كما يوفر ميثاق الأمم المتحدة آليات تسمح للجمعية العامة باعتماد قرارات وإجراءات حتى عندما يكون مجلس الأمن عاجزا عن التصرف. ولكل أمة الحق في وضع النماذج الخاصة بها للنظام السياسي والاقتصادي وللتنمية الاجتماعية. وأي فرض لنماذج أجنبية أمر غير مشروع. ولا يسمح باستخدام معايير مزدوجة.

وتؤكد كوبا دعمها للأمم المتحدة وإصلاحها الشامل. وفي سياق هذا الفهم الذي لا يتزعزع تؤيد كوبا التدابير الشجاعة والشريفة والمشروعة والآنية. ولن نستغل قط هذه التدابير لتبرير استخدام السلطة والقوة وإساءة استخدامهما من قبل عدد ضئيل من القوى المهيمنة أو لتدمير سيادتنا والمبادئ التي تضمنها. وسوف نستخدمها، بدلا من ذلك، لحسم القضايا المتأصلة بعمق لمثل هذه الإجراءات مثل الظاهرة الطبيعية المثيرة وراء هذا النوع من المآسي البشرية التي حدثت في مناطق معينة من عالمنا المعذب. ولن يغفر لنا التاريخ تراخينا أو بطئنا.

السيدة راميرو لوبيز (الفلبين) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشكر الأمين العام، السيد كوفي عنان، على بيانه وعلى تقريره الوارد في الوثيقة A/54/1 الذي يزودنا باستعراض شامل لأعمال الأمم المتحدة. ويبين التقرير المهام المتعددة الوجوه بصورة متزايدة، والتي عهدنا بها نحن الدول الأعضاء إلى المنظمة، ويمدنا بأفكار حفّازة وتستحق النظر والدراسة بصورة متعمقة.

وإن العالم، الذي يتغير بصورة مستمرة، يتحدى الأمم المتحدة اليوم. وبدون إنكار المنافع التي جلبتها التغييرات والانتقالات على جيلنا، يظل المجتمع الدولي مشغولا بالحملة التي لا تنتهي لتحقيق السلام والتنمية، وحماية حقوق الإنسان، والنهوض بحكم القانون، ومحاربة الظلم والجريمة. والآن أكثر من أي وقت مضى، وعندما تزحف الألفية ببطء علينا، تبدأ الأمم المتحدة عند تحديات تحقيق ابتكارية غير مسبوقة من أجل إعادة تأكيد مبادئ ميثاق تأسيسها.

ولكن الأمم المتحدة في حاجة إلى تقييم أدائها بصورة نقدية، وحتى إلى إعادة التفكير في كثير من طرقها الراسخة في تسيير أعمالها لمتابعة مبادئ

الميثاق. ولا يمكن أن يكون هناك بديل، في هذا الوقت أو في المستقبل القريب، لدور الأمم المتحدة الرئيسي لتلبية المطالب الكثيرة لعالم يمر في حالة انتقال. وينبغي لدولها الأعضاء أن تبذل مجهودا مصمما للمساعدة في ظهور هيئة عالمية حديثة، ذات كفاءة وتم إصلاحها لتنفيذ المسؤوليات المتعددة الأبعاد التي يكلفها بها المجتمع الدولي.

ويتمثل أول وأهم هذه المسؤوليات في صون السلام والأمن الدوليين. وفي نهاية القرن تظهر الأمم المتحدة مرة أخرى بوصفها لاعبا رئيسيا، كما يتضح ذلك من الطلبات الكثيرة لتدخلها في كثير من حالات الأزمات. ومجلس الأمن هو الجهاز الأساسي المكلف بتنفيذ مثل هذه المسؤوليات، ولكن، كما سبقت الإشارة إليه، يطرح تكوينه وعملية صنع قراراته المتسمين بحكم النخبة - والذي كان ولا يزال يخضع لاستخدام النقض - الشكوك حول قدرة مجلس الأمن على تمثيل المجتمع الدولي وليس فقط أعضاء مجلس الأمن ذوي النفوذ. وهذا الاعتبار يجعل قيام الأمم المتحدة بالإصلاح الجدي لطرق عمل المجلس أكثر إلحاحا لتمكينه من الرد بصورة أسرع على حالات الأزمات.

وتتمثل واحدة من أهم القضايا المعالجة في تقرير الأمين العام في مفهوم التدخل الإنساني وتأثيره على المفاهيم التقليدية للسيادة على ضوء الأزمات الكثيرة والحالات الإنسانية المعقدة التي تواجه عالمنا اليوم. واليوم تغيرت طبيعة الصراعات؛ فآثارها وأسبابها أكثر تعقيدا، وأبعد مدى.

وما يبدو تصوره الآن وجود دور أكثر اقتحامية للأمم المتحدة، دور لا يقتصر على تسهيل الوصول إلى تسوية سياسية توفيقية بين الأطراف المتصارعة، ولكنه يشمل حسم أسباب معينة كامنة وراء الصراعات، وتهيئة الظروف للمشاركة السياسية، مثل الانتخابات، وتدريب الموظفين المدنيين والشرطة، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، من بين أمور أخرى. وفي الحالات الأكثر خطورة، قد تقوم الأمم المتحدة بدور الإدارة الحكومية. إن الدبلوماسية الوقائية وأعمال التدخل لبناء السلام، نظرا لاتجاهها الكامن نحو الأسباب الهيكلية المتعمقة للصراعات والعنف ونحو الإصلاحات الرئيسية والحلول الأكثر دواما لهذه الصراعات، فإنها تميل إلى إشراك الأمم المتحدة بصورة أعمق بكثير عما كان من قبل في الشؤون الداخلية للدول. وغني عن القول إن هذه الاحتمالات كانت سببا لقلق بلدان كثيرة. ومن المحتمل أن يستمر هذا الجدل باعتبار أن معنى السيادة الوطنية وسيادة الدولة يتعرض في الوقت الحاضر إلى حالات إعادة ترتيب لا يمكن التنبؤ بها.

إن آراء وفدي بشأن هذه القضية عبَّر عنها بوضوح وزير خارجية بلادي في البيان الذي ألقاه في الجلسة الـ ٢١ المعقودة في ١ تشرين الأول/أكتوبر خلال المناقشة العامة للدورة الحالية إذ قال:

"إن سيادة الدولة قضية هامة وستبقى دائما هامة. وسيادة الفرد هامة هي الأخرى. وإعادة تعريف إحداهما ينبغي أن يتوافق مع وعي متجدد بالأخرى؛ وهذا في رأي وفد بلادي ليس مصادفة. بل إن هذه التطورات لا يجوز حتى النظر إليها على امتداد خطوط متوازية كأنها لا تتقاطع؛ لأنها تتلاقى في حقيقة الأمر.

"ولكننا نتفق مع الأمين العام على أن السؤال الأهم هو كيف ستستجيب الأمم المتحدة - التي هي ذراع المجتمع الدولي الوحيدة العالمية بحق، وإن لم تخل من العيوب - للأزمات السياسية وأزمات حقوق الإنسان والأزمات الإنسانية التي تؤثر على معظم أجزاء العالم. وعلينا أن نكون أكثر إبداعا في نهجنا تجاه المشاكل المتصلة بالانتهاكات الجماعية والمنهجية لحقوق الإنسان. ونوافق على أن تمكين الأمم المتحدة بما يكفي للوفاء بولاياتها المنبثقة عن الميثاق في عالم اليوم والغد، يقتضي منا جميعا، نحن الدول الأعضاء، أن نطور مفهومنا للمصلحة الوطنية".

وفيما يتعلق بمسألة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والأمن، نتفق مع الأمين العام بأن من الضروري والمرغوب فيه أن نوفر الدعم للترتيبات والمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية المتصلة بمسائل السلم والأمن الدوليين. وينبغي للأمم المتحدة، التي تنقصها القدرة والموارد والخبرة الفنية اللازمة للتصدي لكل القضايا الفريدة المتصلة بكل منطقة من مناطق العالم أن تكمل الجهود السلمية الإقليمية بدلا من أن تحل محلها.

وتشكل التحديات الإنسانية المشار إليها في تقرير الأمين العام أحد الشواغل الأساسية لحكومتي. إن توفير المساعدة لضحايا الصراعات إنما هو إحدى الضرورات

الأخلاقية وينبغي السعي إليه كتكملة للتدابير التي تهدف إلى حسم الصراع. ورغم أن المساعدة الإنسانية تشكل استجابة فورية، فإنها في الوقت ذاته، خطوة ضرورية على طريق الانتعاش الكامل والإصلاح والتنمية. وينبغي أن تكون المعونة الإنسانية ليس فقط خالية من أي مظهر من مظاهر السياسة فحسب، بل أيضا أن ترسي إلى أكبر حد ممكن أساسا صلبا للنمو في حقبة ما بعد الصراع. وعليها في الوقت ذاته أن تحترم تماما سيادة البلدان المتلقية للمساعدة؛ فينبغي أن تستشار وأن يتم الحصول على موافقتها الكاملة.

ويسعدنا أن نلاحظ أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية قد بذل قصارى جهده لكي يكفل تحقيق استجابات منسقة ومشتركة بين الوكالات لمختلف حالات الطوارئ. ومن الضروري القيام بالعمل الإنساني في الوقت اللازم لكي نقلل إلى أدنى حد تكبد المزيد من الخسائر في الأرواح وتدهور الظروف المعيشية. ومن ثم، فإن من الضرورة البالغة أن تعبأ المساعدة الغوثية على الفور وأن ترسل إلى الأماكن التي تتطلب اهتماما عاجلا. وفي هذا الصدد، من الأهمية البالغة أن نقيّم الاحتياجات دون إبطاء لا مبرر له لكي نوفر للمانحين المحتملين المعلومات التي تمكنهم من سرعة الاستجابة إلى النداء.

ما زالت الاعتداءات على العاملين في مجال المساعدة الإنسانية تثير مشاكل كبيرة بالنسبة للمساعدة الإنسانية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تبذل البلدان، لا سيما البلدان المضيفة، كل الجهود لكي تكفل سلامة كل العاملين في مجال المساعدة الإنسانية.

كثيرا ما تشكل حالات الطوارئ الإنسانية حالات معقدة تتطلب مشاركة الأشخاص الراغبين في المشاركة والقادرين على تقديم المساعدة. وينبغي للتعاون والتنسيق فيما بين الوكالات، وبخاصة في المواقع التي تمس الحاجة فيها إلى مساعدة إنسانية، أن يكفلا مشاركة القوى الفاعلة الأخرى الدولية والمحلية من قبيل المنظمات غير الحكومية والمنظمات في المجتمعات المحلية والجماعات الدينية وغيرها من جماعات القطاع الخاص.

لقد أدركنا منذ وقت مبكر جدا أن الصكوك القانونية ذات الطابع العام غير كافية للتصدي لمسألة حقوق الإنسان، وقد ملأت المنظمة هذه الفجوة دون تباطؤ. ولدينا اليوم صكوك قانونية في مجال حقوق الإنسان تشمل بالفعل كل المجالات. بيد أن علينا أن نفعل المزيد.

وفي هذا التقرير، يشدد الأمين العام على حقيقة مفجعة هي أن حقوق الإنسان يزدري بها بشكل طائش في جميع أرجاء العالم، وما زال علينا أن نقضي على أعمال الإبادة الجماعية والقتل الجماعي والإعدام بلا محاكمة والتعذيب والاختفاء والاسترقاق والتمييز والفقر المستنزف للقوى الواسع النطاق واضطهاد الأقليات.

فلا نحتاج إلى التوصل إلى صكوك معيارية تشمل كل مجالات حقوق الإنسان فحسب، بل علينا أيضا أن نعزز التنفيذ ونظم التقيد بالصكوك الموجودة أصلا. ويشكل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية خطوة على هذا الطريق. وقد واجه المفاوضون العديد من المشاكل المتصلة بمسائل حساسة، بيد أنه تم بفضلهم وبمساعدة الأمين العام، حسم العديد من هذه المسائل. ونقوم الآن بصوغ القواعد التنفيذية. وقد تضاءلت أهمية هذه الصعوبات كما أنني واثق من أن اللجنة التحضيرية التي تصوغ هذه القواعد ستنجح في مهمتها.

وترحب الفلبين بالجهود التي بذلها الأمين العام في مجال إصلاح المنظمة من خلال زيادة الفعالية وإعداد استراتيجية لإدارة الموارد البشرية تدعم الامتياز والخضوع للمحاسبة في مجال الإدارة. ونحن نعرب عن تقديرنا لمساهمات مكتب خدمات الإشراف الداخلي خلال مدة وجوده البالغة خمس سنوات من حيث زيادة الخضوع للمحاسبة في الإدارة داخل المنظمة.

وتلاحظ الفلبين عزم الأمين العام على إيداع المدخرات الناتجة عن فعالية التدابير في حساب التنمية وإتاحتها لمشاريع إضافية. ومع أننا أيدنا حساب التنمية فقد أكدنا أنه ينبغي ألا يشكل نقل الموارد المرتبطة بمكاسب الإنتاجية إلى حساب التنمية ممارسة في مجال تخفيض الميزانية، وألا يؤدي إلى فصل العاملين غير الطوعي أو يؤثر على التنفيذ الكامل لكل البرامج والأنشطة التي صدر تكليف بشأنها. ونأسف لعدم إتمام المناقشات بشأن الطرائق المتصلة بتشغيل واستدامة حساب التنمية. ونأمل في إتمامها في وقت قريب.

وتلاحظ الفلبين بقلق خطير استمرار الحالة المالية الحرجة التي تعاني منها الأمم المتحدة، المشار إليها في الفقرة ٢٩٤ من التقرير، وهو ما يعيق قدرة المنظمة على

تنفيذ البرامج والأنشطة التي صدر تكليف بشأنها بشكل فعال. وقد استمعنا قبل أيام قليلة إلى وصف نائب الأمين العام للشؤون الإدارية إلى الاحتمالات القائمة فيما يتعلق بتسديد المبالغ المستحقة للبلدان التي توفر القوات والمعدات لمختلف عمليات حفظ السلام، والعديد منها بلدان نامية، ما لم يتم تلقي متأخرات كبيرة من الدول الأعضاء، وبخاصة من مساهم رئيسي معروف. ونحن نؤمن بأنه لن يمكن حل الأزمة المالية المستمرة للأمم المتحدة ما لم يسدد كل الأعضاء، لا سيما المساهم الرئيسي، المتأخرات دون إبطاء وما لم يسددوا أنصبتهم المقررة بالكامل في المستقبل في الوعد اللازم ودون شروط.

السيد ووتير (بلجكيا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الأمين العام على إعداد التقرير الذي ننظر فيه اليوم في الجمعية العامة وتقديمه في ٢٠ أيلول/سبتمبر. إن القرار بعرض التقرير في جلسة عامة في بداية المناقشة العامة يشكل ابتكارا إيجابيا يسمح لنا بالمزيد من التركيز في المناقشة الوزارية. وما من شك في أن الوثيقة تثير الاهتمام. ووصف أنشطة المنظمة يسمح بأن نحدد بشكل أفضل دور المنظمة وعملها على ضوء التغيرات الكبرى الجارية على الساحة العالمية. وفضلا عن ذلك، أتاح الفرصة للأمين العام لكي يحدد الأحداث والتحديات الكبرى في هذا العام ويضيف تفسيرات أو استنتاجات شفوية مثلما فعل من خلال إثارته لمسألة التدخل لأغراض إنسانية. وقد أشار عدد من المتكلمين إلى هذا الأمر كما استمعنا في وقت سابق إلى اقتراح إجرائي تقدم به الممثل الدائم لمصر.

ونرى أن الرسالة الأكثر أهمية في هذا التقرير هي استنتاج أن قوى العولمة والتعاون الدولي لا تزال تتطلب تكيفا متعمقا من قِبل المنظمة، وكذلك استعدادا كبيرا من الأمين العام بأن يعيد إلى المنظمة دورها المركزي الذي تستحقه في الحياة الدولية.

عندما يقول الأمين العام:

(تكلم بالانكليزية)

"جعلت واجبي الأسمى أن أعيد إلى الأمم المتحدة دورها الشرعي في تحقيق السلم والأمن، وجعلها أكثر قربا من الشعوب التي تقوم بخدمتها".

(تكلم بالفرنسية)

فإن وفدي في هذا الصدد، يؤيده تمام التأييد، مثلما يؤيد جهوده الرامية إلى تحويل الأمم المتحدة إلى منظمة متكاملة أكثر بساطة وأكثر تركيزا، منظمة قادرة على تأدية رسالتها في مختلف مجالات أنشطتها بأكبر قدر من التعاون والكفاءة.

إن ملاحظات الأمين العام تستحق تأييدنا خاصة لأنها تأتي في سياق مبادرة شاملة لإعادة التنظيم ترمي إلى تكيف المنظمة بالكامل مع احتياجات العالم الحديث. وهذه عملية تتطلب التزاما راسخا من جانب جميع الدول الأعضاء واستجابة جماعية سريعة لا لبس فيها. ويوضح الأمين العام بجلاء المجالات وبصفة خاصة الأزمات التي كانت فيها استجابات المجتمع الدولي على غير النحو المطلوب أو قليلة أو تتسم برؤية ضيقة للمصلحة التي هي في كفة الميزان. وإن رؤية أفضل للمصلحة العامة وتقيد أفضل بقيم الميثاق سوف يمكننا من أن نرى على نحو أكثر وضوحا الدور العالمي للمنظمة في منع نشوب الصراعات ويجعلاننا في وضع أفضل لإقامة صلات أساسية بين المهام السياسية والعمل الإنمائي للأمم المتحدة وأن نضمن التقدم في احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي بوصف ذلك عنصرا أساسيا في منظمتنا.

هناك خمسة جوانب أخرى في التقرير ينبغي التركيز عليها. أولا، لقد شهدنا للأسف النتائج الأليمة للكوارث الطبيعية التي أصابت منطقة الكاريبي وتركيا واليونان وتايوان وجزر البهاما والهند وبنغلاديش والصين وبلدان أخرى كثيرة في مناطق مختلفة. ونشاطر أسى وفجيعة الضحايا وسنستمر في أظهار تضامننا بأسلوب ملموس. وكان الأمين العام على حق عندما وجه انتباهنا إلى الحاجة إلى تحسين أكبر وتجهيز أفضل لنظم الإنذار المبكر بما يسمح لنا باستجابة أفضل لهذه الحالات.

ثانيا، وكما لاحظ الأمين العام، فإن المناخ العالمي الجديد يتطلب مزيدا من التعاون المنظم بين الأمم المتحدة والعناصر الفاعلة الأخرى المشاركة في تعزيز الأمن السياسي والاقتصادي على جميع المستويات سواء في المنظمات الإقليمية أو حتى بالنسبة للشركاء من خارج الدولة. وفي هذا الصدد نرحب بالتقدم المحرز في الحوار الدائر بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز بتشجيع من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثا، يشدد الأمين العام أيضا على الخطورة البالغة للحالة المالية للأمم المتحدة. إن الصحة المالية للأمم المتحدة لم تتحسن في الأشهر الـ ١٢ الماضية. وتعتقد بلجيكا أن الدول التي لديها متأخرات تلحق ضررا كبيرا بالمجتمع الدولي بأكمله. ويتجاوز الضرر مجرد نقص في الدخل نتيجة للديون المتراكمة لأنه يحول دون اضطلاع منظمتنا بولايتها على نحو كامل. وهذه الحالة تعقد على نحو خطير ممارسة الإصلاح الذي يجري الآن. وينبغي فرض عقوبة أو جزاء لمعالجة الضرر الذي يلحق بالتعاون الدولي والتقدم الاجتماعي.

رابعا، إصلاح مجلس الأمن أمر ضروري ضمن الإصلاح الشامل لهذه المنظمة. وينبغي النظر في هذا الموضوع الحساس على أساس مزاياه الخاصة ومن الضروري أن نتجنب المواجهة العقيمة والتأجيل اللانهائي لهذا الجانب الأساسي من الإصلاح.

خامسا، النهوض بالسلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، موضوع هام في التقرير. وفي المناقشة العامة ناشد عدد من المتكلمين المنظمة باتباع سياسة أكثر نشاطا وسخاء حيال القارة الأفريقية التي عانت معاناة شديدة ومرت بمحن كبيرة. وتؤيد بلادي تأييدا كاملا هذا النداء وستقوم بدورها في هذا الجهد الجماعي.

يتناول تقرير الأمين العام مجموعة من المسائل الأخرى التي لم أتوسع في الحديث عنها، وأردت فقط أن أركز على بعض المسائل التي تبدو حيوية بالنسبة لي وإن كان هذا لا ينتقص من أهمية الجوانب الأخرى الواردة في التقرير. فالتقرير يوفر إطارا من المراجع النافعة لعمل الأمم المتحدة وعمل هذه الدورة للجمعية العامة.

أود أن أشكر الأمين العام وأن أعرب عن الأمل في أن يتبع نفس الممارسة في العام المقبل عند تقديم التقرير.

السيد دالغرن (السويد) (تكلم بالانكليزية): مقدمة تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة تتناول التحدي الإنساني. وركزت ملاحظاته هنا عند افتتاح المناقشة العامة على التوقعات بالنسبة للأمن الإنساني والتدخل في القرن المقبل.

أود في البداية أن أشيد بالنيابة عن حكومة السويد بالطريقة التي تناول بها الأمين العام السيد كوفي عنان هذه المسائل الحيوية. إنها مسائل حيوية لنا في الجمعية العامة وكذلك لأعضاء مجلس الأمن، وللمنظمة بأكملها وهي مهمة للحكومات التي تمثلها ومهمة للأفراد في جميع أنحاء العالم الذين يتعرض أمنهم بل ووجودهم ذاته لمخاطر الكوارث الإنسانية.

لقد شهدنا أمثلة عديدة لهذه الكوارث في العام الماضي كان أحدها العنف في تيمور الشرقية من جانب قوات رفضت قبول قواعد الديمقراطية مما أدى إلى تدمير شامل في إقليم كان ينبغي أن يسمح له ببدء الطريق إلى الاستقلال في سلام: ومثال آخر كان "التطهير العرقي" في كوسوفو الذي أرغم مليون شخص على ترك منازلهم وقراهم وأعضاء أسرهم. وهناك مثال آخر مروع لن أنساه أبدا، فألوف من الأطفال في سيراليون يمثل بهم الثوار، إذ يخطفون من آبائهم ويجبرون على استخدام المخدرات ويستخدمون كجنود أطفال ويعانون أسوأ صنوف سوء معاملة.

لقد أنشئت الأمم المتحدة لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب ومنذ ذلك الحين أصبح أمن كل دولة عضو مركز الاهتمام. وأنشأ الميثاق نظاما للأمن الجماعي وقيل إنه لن يسمح لأي دولة أن تهاجم دولة أخرى دون أن يهب العالم كله لنجدتها.

بيد أن الأمن لا يقتصر على الدول فقط فهو ضرورة لكل الأفراد، وحتى الآن يتعرض أفراد كثيرون في هذا الكوكب للاضطهاد والقمع ويعيشون في ظل ظروف تتهدد حياتهم بالخطر، ولا نستطيع كبشر أن نتجاهل ذلك حتى إذا كان يحدث خارج الحدود في دولة أخرى. ولا يمكن أن يستخدم المبدأ الهام للسيادة الوطنية ذريعة لإضفاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي تحدث دون عقاب.

وترى حكومة بلادي أن أمن الفرد يجب أن يحظى بنفس الأهمية التي يحظى بها أمن الدول. وهذان الهدفان مترابطان. والأمن الطويل الأجل لدولة ما يعتمد على أمن ورفاه سكانها. وفي الماضي، استخدم أمن الدولة كثيرا ذريعة أو عذرا للقيام بأعمال تقوض أمن شعبها.

تكلم الأمين العام ببلاغة في هذه القاعة في ٢٠ أيلول/سبتمبر عن الضمير الجماعي للإنسانية - ضمير يبغض القسوة ويدين الظلم ويسعى إلى تحقيق السلام لجميع الشعوب - كما قال. وبالنسبة لنا فإن هذا الضمير يتضمن أيضا التزاما من جانب المجتمع الدولي بالعمل في الحالات التي يتعرض فيها أمن الناس للخطر.

والأمم المتحدة هي المحفل الواضح لتناول هذه الحالات ومن ثم لا يزال يتعين فعل الكثير حتى تصبح الأمم المتحدة قادرة على مواجهة ذلك التحدي في ميدان منع الصراعات في المقام الأول. لقد أعلنت وزيرة خارجية بلادي في المناقشة العامة أن حكومتها اعتمدت برنامج عمل نأمل أن يساعد في تحويل التركيز من إدارة الأزمات التي منعها في وقت مبكر. وينبغي هنا ألا ننسى أنه يوجد تحت تصرف الأمم المتحدة بالفعل العديد من أدوات الدبلوماسية الوقائية التي ينبغي أن تستخدم كثيرا.

وهناك أولا حاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراعات. وتشمل سبل العلاج استئصال شأفة الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة، والنهوض بحقوق الإنسان وسلامة الحكم في كل أنحاء العالم. وهناك حاجة أيضا إلى تقوية القدرة على إغاثة ضحايا الكوارث الطبيعية والصراعات المسلحة، وبذل المزيد من الجهد لمنع نشوء حالات طوارئ.

وربما يكون من السهل الاتفاق على ذلك، إلا أن الأصعب من هذا هو كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يعالج النزاعات العنيفة إذا حدثت داخل بلد ما. وكيف نتعامل مع المعضلة الناشئة عن رغبتنا في احترام سيادة كل دولة في الوقت الذي نسعى فيه إلى تحسين الأمن الإنساني في كل مكان؛ أو بشكل أدق، هل حدوث كارثة إنسانية داخل حدود دولة ما أمر يعوق تلقائيا المنظمة عن اتخاذ الإجراءات اللازمة؟ إننا لا نعتقد ذلك.

وكما قال الممثل الدائم لسنغافورة في هذه المناقشة يوم الأربعاء الماضي، فإن السيادة لم تكن أبدا حقا مطلقا على الصعيد العملي. فالنزاع الداخلي قد يشكل قبل كل شيء تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وبالتالي فإنه يستوجب اتخاذ إجراءات من جانب مجلس الأمن بموجب الفصل السابع. ولهذا رأت حكومة بلادي أنه لو كان مجلس الأمن قرر وقف أعمال الرئيس ميلوسيفيتش في كوسوفو في الربيع الماضي لكان ذلك تصرفا سليما. ونحن نأسف لأن ذلك لم يكن ممكنا.

وربما تكون هناك حالات أخرى عندما تحتاج الأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراءات، من ضمنها تدابير إنفاذ، لوقف كارثة إنسانية. وذلك يتطلب دائما حكما لكل حالة على حدة، إلا أن القرارات يجب أن تتخذ في إطار نكون قد اتفقنا عليه جميعا. ويتمثل التحدي الذي نواجهه هنا في التوصل إلى تفاهم مشترك لإيجاد الأساس الذي يمكننا الاستناد إليه عند اتخاذ إجراءات عندما يكون الأمن الإنساني مهددا، وفقا لمبادئ الميثاق ومقاصده. وقد قدمت لجنة الحكم العالمي قبل سنوات قليلة اقتراحا مثيرا للاهتمام حول كيفية الإذن بالتدخل في الحالات التي ينتهك فيها أمن الناس على نحو كبير وشديد بحيث يقتضي القيام برد فعل دولي.

وأيا كانت النتيجة التي نحققها في هذه العملية فلابد من أخذ حقيقة أساسية بعين الاعتبار - وهي المسؤولية الأساسية لمجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين. إننا جميعا ندرك الأمثلة الأخيرة التي تبين كيف أصيب مجلس الأمن بالشلل، وكيف تجاوزته بعد ذلك دول فرادى أو مجموعات من الدول واتخذت إجراءات بدلا منه. لذلك، أود أن أختتم كلمتي بالإعراب عن التأييد للجهود الجارية من أجل استعادة سلطة مجلس الأمن وتوطيد شرعيته. وتعتقد حكومة بلادي أن وجود مجلس أمن موسع يعبر عن واقع العالم اليوم بشكل أفضل سيخدم على نحو أفضل مصالح وأمن كل الشعوب. وقد آن الأوان لتحويل هذا الاعتقاد الذي يحظى بمشاركة واسعة إلى عمل ملموس.

السيد كا (السنغال) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بالإعراب عن امتناني للأمين العام لجودة تقريره عن أعمال المنظمة، وهو تقرير يتسم بالإيجاز والاكتمال على حد سواء. ومرة أخرى، نجد الأمين العام كعهدنا به دائما يرسم لنا صورة أمينة لحالة عالم يسعى إلى تحقيق السلام، والتنمية، والتعاون الدولي، ولكنه يتعرض على نحو متزايد لتهديدات جديدة تحدثها صراعات شتى. وفي هذا التقرير، يتناول الأمين العام بطريقة مناسبة وحسنة التوقيت رؤيا المنظمة، ويستعرض التحديات والأخطار القائمة في عالم تسيطر عليه العولمة.

إننا الآن على مشارف ألفية جديدة ونحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى أن نوجه جهودنا لاستقبال حقبة جديدة يسودها السلام والاستقرار وأن نعمل معا لتهيئة مناخ يفضي إلى التفاهم بين الدول والشعوب.

وفي هذا السياق، يؤيد وفد بلادي اقتراح الأمين العام الداعي إلى تقديم تقرير خاص إلى الجمعية الألفية يتضمن مجموعة من التوصيات الواقعية التي من شأنها أن تسمح لمنظمتنا بالاضطلاع بمهمتها في مجال التضامن الإنساني في السنوات المقبلة.

وفي معرض الكلام عن التضامن الإنساني، وجه الأمين العام اهتماما خاصا إلى التحدي الإنساني ليشدد بأسلوب له دلالة قوية على ضرورة استكمال الاستراتيجيات الوقائية ليتيح لنا الفرصة لنعمل بقدر أكبر من الفعالية قبل نشوء حالات الطوارئ. ويتعين علينا أن نشحذ على نحو متزايد قدرتنا على منع نشوب الأزمات والمآسي وأن نتخلى عن ميلنا إلى الانتظار حتى تحدث الحالات المأساوية، التي تكون حالات كوارث في واقع الأمر، ثم نبدأ في الاستجابة إليها.

وفي مواجهة بعض حالات الطوارئ الإنسانية والكوارث الطبيعية، يكون من واجبنا جميعا أن نهتم بتلبية احتياجات ضحايا تلك الحروب والكوارث بالعمل بمثابرة وفعالية ودون تمييز. فالقضية التي نحن بصددها هنا هي مصداقية المنظومة وكذلك تضامن المجتمع الدولي.

واسمحوا لي بأن أوجه هنا نداء لنا جميعا لأن نتجاوز هذه المناقشة الصعبة والحساسة بشأن الحق في التدخل، وهي مناقشة أصبحت تمثل مصدر انقسام داخل جمعيتنا العامة بسبب المعضلة التي تثيرها بين الحاجة الملحة إلى رد الفعل السريع والفعال لحالات الصراع أو الانتهاكات الفاحشة لحقوق الإنسان من ناحية وبين الامتياز الذي تمتع به جميع الدول والمتمثل في الحق في حماية سيادتها الوطنية من الناحية الأخرى.

ولدينا الفهم والقدرة على الاستفادة من هذه المناقشة بأن نوجد فيما بيننا ثقافة حقيقية للاتصالات التي يجب أن تقوم على تبادل للآراء يجري في مناخ من الثقة الحقيقية. وفي نهاية المطاف، يتعين علينا أن نفكر سويا، وأن نعمل معا لتحديد المعايير الملائمة التي ستسمح لنا في المستقبل بأن نستجيب بشكل جماعي وفعال لحالات الطوارئ الإنسانية.

ولا بد لنا أيضا من أن نعمل معا لتعزيز دور الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بصفة خاصة، وذلك بجعل سير عمل المجلس يحظى بالمزيد من المصداقية، ويكون أكثير تمثيلا وأكثر ديمقراطية. والواقع أن الأمم المتحدة وحدها

هي القادرة على وضع جدول أعمال عالمي يمكن من التغلب على المشاكل والانحرافات الحالية.

وفيما يتعلق بصون السلم، يود بلدي السنغال أن يؤكد مجددا مرة أخرى إيمانه بالدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في هذا المجال، كما أنه يكرر التزامه الراسخ بتقديم دعمه بقدر المستطاع من أجل إدارة عمليات حفظ السلام على النحو الواجب في كل أنحاء العالم.

إننا نشاطر الأمين العام الأفكار التي أعرب عنها بشأن الأهمية والأولوية الواجب إيلائهما للدبلوماسية الوقائية عن طريق استخدام كامل ترسانة الأدوات السياسية والدبلوماسية والوسائل السلمية المتاحة للمجتمع الدولي.

ونود أن نذكر هنا بالرغبة التي تعرب عنها دائما دول أفريقيا، وهي القارة التي تدفع ثمنا باهظا بسبب حالات الصراع، ألا وهي رغبتها في زيادة المساعدات التي تتلقاها لأجل صندوق السلام التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية الهادف إلى تعزيز القدرات الأفريقية في مجال إدارة الصراع وتسويته.

كما نود هنا أن نشكر حكومات فرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة على ما تقدمه من مساعدات للبلدان الأفريقية لتمكينها من التدخل بسرعة وفعالية في عمليات حفظ السلام وتقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ.

وأخيرا، فإننا نؤمن بأن تعزيز التفاعل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لا سيما في أفريقيا، يمكن أن يسهم في تقليل خطر نشوب الصراعات. وبهذه الروح يؤيد وفدي مقترحات الأمين العام فيما يتعلق بضرورة مواصلة تعزيز مفهوم بناء السلام بعد انتهاء الصراع لضمان انتعاش المجتمعات والدول التي دمرتها الحروب. وفي إطار الفصل المتعلق ببناء السلام يود وفدي أيضا أن يشدد على الحاجة إلى إدماج مفهوم ثقافة السلام في أي نهج للتعمير الوطني بعد انتهاء الصراع.

ولقد كرس الأمين العام جزءا هاما من تقريره للقضاء على الفقر وهو الأمر الذي أصبح أولوية عليا لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ونرحب في هذا الصدد، بالجهود المبذولة لمساعدة البلدان النامية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك نحتاج إلى مضاعفة جهودنا، خاصة لحفز الاستثمار والنمو من أجل معالجة القضايا المرتبطة بالديون وتهميش البلدان النامية في اقتصاد تدفعه ظاهرة العولمة. ورغم الفرص التي تنطوي عليها العولمة، فلم يبد لنا منها، في غالب الأحيان سوى أفق ضيق من الوعود غير المحققة واحتمالات للنمو والتنمية في بلدان العالم الثالث ينقصها الكثير من المصداقية. ولذلك يتعين علينا مواجهة تحد واضح إذا رغبنا في إقامة نظام عالمي جديد يتسم بمزيد من العدالة والمساواة والإسهام في إزالة أسباب الصراع وعدم الاستقرار في شتى أنحاء العالم.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أبرز دور الأمم المتحدة الذي لا يمكن الاستعاضة عنه في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمجتمعنا المعاصر. ولعل المداولات المتعلقة بتقرير الأمين العام تسمح لنا بالاستفادة من الدروس والخبرات من جميع الجوانب، وتساعدنا على تبين المخاطر والأولويات التي ستنشأ في القرن المقبل في مجال صيانة السلام، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والنهوض بحقوق الإنسان.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أتوجه بالشكر والتقدير للأمين العام على تقريره الشامل عن أعمال المنظمة. كما نثني عليه لإثارته موضوعا هاما من مواضيع الساعة، وإن يكن حساسا، لكي ننظر فيه، ألا وهو موضوع التدخل الإنساني، الذي ينبغي للدول الأعضاء أن تطرقه بصورة مباشرة.

والموضوع الرئيسي في تقرير الأمين العام - ألا وهو مواجهة التحدي الإنساني - له أهمية خاصة بالنسبة لما يشهده زماننا، الذي يتسم بوقوع الكثير من الكوارث والمآسي الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان في أنحاء عديدة من العالم. وفي أعقاب هذه الأزمات يشتد الإحساس بالحاجة إلى تركيز الأمم المتحدة على التأهب للاستجابة وبناء القدرات وسد الفجوة الفاصلة بين الإغاثة في حالات الكوارث والإنعاش. ومن الواضح أن بناء ثقافة تنطوي على المزيد من الوقاية هي أكثر فائدة ودواما، وأقل تكلفة من الاستجابة للكوارث التي لا تتم إلا بعد وقوعها.

وعند الاستجابة لهذه الكوارث تكون هناك حاجة إلى تعاون وتنسيق متزايدين فعالين فيما بين وكالات الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى، التي ينبغي أن نستمر في دعمها دعما قويا في كل ما تعمله. وفي الوقت نفسه، فإن من المهم عند الاستجابة لهذه التحديات الإنسانية أن تكون هناك مساواة وعدم انتقائية في المعاملة. وينبغي أن يتلقى هؤلاء المتضررون سواء في أفريقيا أو في أماكن أخرى، المساعدات الإنسانية في أوانها وبطريقة نزيهة.

وقد أثار الأمين العام مسألة وثيقة الصلة بالموضوع، هي مسألة التدخل الإنساني في أعقاب عجز المنظمة إزاء حرب الإبادة الجماعية وعواقبها المريعة، والتدخل قسرا في كوسوفو، الذي أنقذ آلاف الأرواح وعكس مسار سياسة التطهير الإثني البغيضة التي كانت متبعة هناك، والذي نفذ خارج نطاق مجلس الأمن. وللأمين العام الحق في إثارة الموضوع، إذ أن من الواضح، أن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يكون غير مبال إزاء مثل هذه المآسي الإنسانية الهائلة. ويدفعنا إلى العمل، حسنا الأخلاقي الفطري، الذي بات مرهفا بفضل نتائج العصر التكنولوجي، مثل الوسائط الألكترونية التي جعلت من العالم قرية كبيرة عالمية حقا. والواقع أن الموضوع شديد الصلة بمحاولتنا تحديد، أو إعادة تحديد دور الأمم المتحدة في القرن الجديد والألفية الجديدة.

ويتمثل لب الموضوع الذي أثاره الأمين العام في فعالية المنظمة في الاستجابة لحالات الأزمة، بما فيها المآسي الإنسانية الخطيرة التي تتكشف أمام أعيننا بالذات، أو ما إذا كان يتعين عليها الاستجابة أصلا. ولكن حسبما أوضح هو بنفسه، توجد أنواع أخرى عديدة من الاستجابات التي قد تكون بنفس القدر من الفعالية إن لم تكن أكثر فعالية من التدخل القسري - الذي لا بد من الواضح أن يكون الملاذ الأخير، إذا اتجه التفكير إليه أصلا. وعند تناول هذا الموضوع، فسر الأمين العام الميثاق تفسيرا إبداعيا، بقوله إن الميثاق وثيقة حية تصلح مبادؤه السامية لعصرنا مثلما صلحت من قبل. وهو محق بطبيعة الحال. ولكن من الصحيح أيضا أن قدرا كبيرا من المشكلة يكمن في هذا الميثاق نفسه، ونعني بها عمليات اتخاذ القرار بالأمم المتحدة، لا سيما في مجلس الأمن، الذي يجب أن يجد طريقه للالتفاف على تأثير حق النقض لأنه غالبا ما يخلق طرقا مسدودة ويعرقل توافق الآراء، ومن الواضح أنه كان السبب الرئيسي في شل فعالية المنظمة فيما يتعلق برواندا وكوسوفو وحالات أخرى عديدة.

وينبغي أن تكون المعضلة التي طرحها الأمين العام فيما يتعلق بالتدخل الإنساني دافعا لنا حتى نتوصل إلى توافق مبكر فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، وهي عملية استمرت ست سنوات، وهذه مدة أطول من اللازم. وما لم يحدث الإصلاح، بل وريثما يحدث ذلك، ستسير الأمم المتحدة سيرا أعرج على طول الطريق نحو القرن الجديد الذي سيحل بعد ٨٣ يوما من الآن - ستمضي وهي تحمل معها متاع القرن الحادي والعشرين المنبوذ.

كما طرح الأمين العام عددا من المسائل المتصلة بموضوع التدخل الإنساني، ولكن من الواضح أنه تركها لمزيد من النقاش والتداول، وهو ما تستحقه، من قبل الدول الأعضاء التي ينبغي لها أن تفعل ذلك، وأن تتوصل إلى توافق آراء بشأن ما يمثل موضوعا بالغ التعقيد ينطوي على قضايا حساسة تتعلق بسيادة الدولة التي اعتبرت لفترة طويلة أمرا مقدسا إلى أبعد حد، وسيادة الفرد، التي يروج لها بصورة مطردة، وإن كانت تشكل في ميثاق الأمم المتحدة جزءا هاما أساسيا وإن كان ضمنيا. إلا أنه ينبغي لنا، مهما كانت سلامة الحجة الداعية إلى دعم التدخل الإنساني، ألا نغفل عن ضرورة الحصول على إذن من مجلس الأمن لأي استعمال للقوة ضد الدول. وفي الوقت نفسه، فإن مبدأ التدخل إذا أجيز، ينبغي أن يكون منطبقا على الجميع - أي على كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة - استنادا إلى المبدأ القائل بأن ما يسري على هذا يسري على ذاك أيضا.

وبينما كانت ردود الفعل سريعة وقوية من المؤيدين والمعارضين معا، فليست هناك إجابات سهلة. فالحجج الدافعة التي سيقت تأييدا لكل وجهة نظر تبدو سليمة ومقنعة ولا يمكن رفضها ببساطة. ومن الواضح أن هذه مسألة لا يمكن حسمها في خلال دورة الجمعية العامة الحالية، بل وربما في خلال بضع دورات مقبلة من دورات الجمعية. فهي مسألة تقتضي مداولات جدية متعمقة بطريقة مناسبة، مثلما اقترح وفد مصر. ومثل هذه المناقشة الشاملة حتمية، نظرا لأن المسألة تؤثر تأثيرا جوهريا على جميع أعضاء المنظمة. وقد استفادت الدول الأعضاء من ردود الفعل الأولية التي أبداها من تناولوا

هذه المسألة. ونحن مقتنعون بأن كثيرين غيرهم سيبدون الرغبة في الإعراب عن آرائهم بشأن المسألة في الوقت المناسب والمحفل المناسب.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بواسون (موناكو).

ويظل حفظ السلام مهمة دينامية وقاسية. وقد أنهت بعثتان رئيسيتان مهمتهما مؤخرا، ولكن أنشئت بعثتان جديدتان على أمل القيام بعمليات إضافية تستهل في المستقبل القريب. وبينما كان التعاون والتعاضد وثيقين بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ينبغي ألا تكون هذه الجهود الإقليمية بديلا عن دور الأمم المتحدة في حفظ السلام وألا تعفى الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، من الوفاء بمسؤوليتها الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين.

ولم يعد من الممكن النظر إلى حفظ السلام على أنه حدث مميز أو منعزل. بل ينبغي معاملته بوصفه عنصرا هاما في الاستجابة المستمرة للصراعات المعاصرة المتزايدة التعقيد بدءا من الدبلوماسية الوقائية إلى بناء السلام بعد انتهاء الصراع. ويتزايد اتساع نطاق حفظ السلام ليصبح متعدد الفروع بطبيعته. ونرى أن اتباع نهج متعدد الفروع لن يتصدى لأغراض الصراعات فحسب بل أيضا، وهو الأهم، لأسبابها الكامنة التي غالبا ما تكون ذات طابع اجتماعي اقتصادي.

وتظل الجزاءات الشاملة أداة قوية لإجبار الدول مما يفضي للأسف في أحيان كثيرة إلى عواقب وخيمة على الناس العاديين. وعلى سبيل المثال، ثمة حالة إنسانية خطيرة في العراق أعقبت سبع سنوات من أشد الجزاءات العقابية التي فرضت على شعب على الإطلاق. وتقع المسؤولية الثقيلة على المجتمع الدولي والأمم المتحدة، ومجلس الأمن خصوصا، عن تخفيف معاناة الشعب العراقي، حتى في وقت معالجة القضية الهامة المتعلقة بالسلام والأمن في تلك المنطقة، ومعالجة القضايا الأخرى الهامة ولكن التي لم تجد حلا والمتصلة بحرب الخليج. وينبغي اللجوء إلى فرض الجزاءات بمنتهى الحذر وعند الضرورة المطلقة فقط وعندما تكون قد طبقت جميع التدابير السلمية الأخرى المنصوص عليها في الميثاق. وينبغي أن تكون لها أهداف محددة وتكون واضحة المقاصد وذات أطر زمنية محددة، وأن ترفع تماما ورسميا بمجرد أن تزول ضرورتها كما كان ينبغي أن يحدث في حالة ليبيا.

ويتفق وفدي تماما مع الأمين العام على أن آلية الأمم المتحدة لنزع السلام لم تستغل بالكامل خلال العام. والواقع أن الألفية الجديدة لا تبشر بالخير بالنسبة لمسألة نزع السلاح. فسنظل للأسف نورث أحفادنا مستقبلا مثقلا بأسلحة الدمار الشامل المخيفة التي صنعها الإنسان: وهي الأسلحة النووية. وثمة عدد من الأحداث الأخيرة ينذر باستئناف سباق التسلح النووي.

وبعد انقضاء ثلاث سنوات على الفتوى التاريخية لمحكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها لم يحدث أي تحرك للتقدم بحسن نية نحو عقد مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي. وباستثناء الصين تظل الدول الحائزة للأسلحة النووية تقف في وجه المفاوضات الجادة بشأن نزع السلاح النووي الذي يفضي إلى القضاء المبرم على جميع الأسلحة النووية. وقد دخل الآن في اللعبة القاتلة المتمثلة في الأسلحة النووية لاعبون جدد، بكل ما لذلك من آثار على الأمن الإقليمي والعالمي.

ويظل مؤتمر نزع السلاح محبطا بسبب الخلافات الأساسية بين أعضائه. ويواصل المؤتمر ابتعاده عن إنشاء فريق عامل بشأن نزع السلاح النووي. وبدا توافق الآراء وهما كما كان دائما. وكان وفدي كغيره من الوفود، قد دعا إلى التجديد التلقائي لبرنامج عمل المؤتمر دون ضرورة البحث عن ولاية جديدة له في كل عام. وما لم تتغير هذه الطريقة سيظل الكثير من عمل المؤتمر معطلا.

ومن التطورات المؤسفة الأخرى في مجال نزع السلاح الفشل في عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وكان من الممكن أن يولد المؤتمر زخما وأن يضع توجهات وأهدافا هامة لمستقبل نزع السلاح ولا سيما نزع السلاح النووي.

ويتواصل التعاون والتآزر بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال درء الصراعات وحفظ السلام. وينطبق هذا بوجه خاص على أفريقيا. وهذا تطور محمود وينبغي تشجيعه. ومع ذلك فبينما كان للمنظمات الإقليمية، كما ينبغي لها، دور في هذا المجال، ينبغي ألا يعفي ذلك، المجلس من دوره المركزي والأولي في صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي للمجلس في تقاسمه لأعباء حفظ السلام مع المنظمات الإقليمية

ألا يتخلى بالاتفاق أو التنازل عن المسؤولية التي أناطها به الميثاق.

ولا توجد على الأرجح أي أداة للصراع منتشرة على نطاق واسع ومتاحة بسهولة ويتعذر تقييدها مثل الأسلحة الصغيرة. وإذ علم الأمين العام أن سهولة توافر الأسلحة الصغيرة أسهمت في حالات كثير في العنف وزعزعة الاستقرار السياسي في كثير من البلدان، فإنه لاحظ أن الانتشار العالمي النطاق لهذه الأسلحة قد أضر بآفاق التنمية وأودى بأمن الإنسان بكل الطرق. وهذا هو ما سلم به مجلس الأمن الذي ناقش مؤخرا قضية الأسلحة الصغيرة وتوصل إلى إصدار بيان رئاسي هام وشامل بشأنها. وسيكون عقد مؤتمر دولي بشأن تجارة الأسلحة غير المشروعة - نرجو أن يرأسه بلد نام نظرا لأن المشكلة تؤثر بقدر كبير على العالم النامي - إسهاما رئيسيا في التصدي لهذه القضية.

ويدين وفدي بأقوى عبارة تزايد أعمال العنف ضد المدنيين. وواضح أنه تقع على الدول المسؤولية الرئيسية عن محاكمة الجناة عن طريق نظام العدل الوطني لديها أو، حينما وحيثما يكون ذلك ملائما، عن طريق المحاكم الجنائية الدولية المختصة. وإلى أن تنشأ آلية إنفاذ عالمية للتدي لهذه الجرائم يمكن أن يقتضي الأمر وجود محاكم مخصصة عند الضرورة. وينبغي أن يدعم المجتمع الدولي بقوة المحكمتين الجنائيتين الدوليتين القائمتين.

وندين بشدة الاعتداءات على موظفي الأمم المتحدة في الميدان. والمنظمة ملزمة بضمان تمكنهم من أداء مهامهم بسلام في تلبيتهم لاحتياجات المدنيين في حالات الصراع المسلح، الذي ينبغي أن تصلهم المساعدة الإنسانية دون عائق. ونرى أن من الملائم أن تشيد الأمم المتحدة بشجاعة وتضحيات هؤلاء العاملين في مجال المساعدة الإنسانية، بالطريقة نفسها التي تكرم بها حفظة السلام المرتدين زيها الرسمي.

ويعرب وفدي عن سعادته لأن الأمين العام يولي قضية العولمة ما تستحقه من اهتمام. ونتفق مع الشواغل التي أعرب عنها حينما ذكر ما يلي:

"أدت سنتان من الاضطراب المالي الدولي... إلى خفض النمو الاقتصادي العالمي إلى حد كبير". (A/54/1، الفقرة ٢٢١)

والواقع أن بعض الاقتصادات لم يقتصر ما شهدته على بطء النمو الاقتصادي الذي حققته بمشقة بل من المأسوي أنها شهدت نكسة في هذا النمو وتراجعا في التقدم الاجتماعي. ونتفق تماما مع الأمين العام على أنه

"لا يزال العالم معرضا في المستقبل إلى تفجرات مماثلة - مما يؤكد الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للحيولة دون وقوع هذا الاحتمال". (المرجع نفسه)

وهذه بالتحديد هي الرسالة التي كررها وزير خارجيتنا خلال هذين العامين الماضيين منذ بداية الأزمة المالية الشرق آسيوية.

ومما يشجع وفدي استمرار عمل الجمعية العامة على قضايا العولمة، الذي تمثل في إقامة الحوار رفيع المستوى لمدة يومين في أيلول/سبتمبر المنصرم بشأن موضوع الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن العولمة.

وبالمثل، فإن المناقشات الداخلية في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إضافة الى الحوارين الرفيعي المستوى اللذين عقدتهما في العام الماضي وفي أوائل هذا العام مع مؤسسات بريتون وودز والمتصلين بالعولمة، تبعث على التشجيع أيضا. وبالرغم من ذلك، لا يزال يتعين عمل المزيد من حيث متابعة هذين الحوارين لضمان أن الشواغل التي أثيرت في الأمم المتحدة، وهي هيئة حكومية دولية فريدة، تتلقى الاهتمام الواجب من مؤسسات بريتون وودز.

ويسرني أيضا وجود بُعد إضافي أيضا في دراستنا للعولمة، ولا سيما الصلة بين العولمة والأمن. وإننا نتفق مع وجهة نظر الأمين العام بأن قوى السوق العالمية يمكن أن تولد الثروة والازدهار، ولكن حيثما تكون التنمية غير متساوية تكون النتيجة زيادة التوترات السياسية وخطر نشوء عدم الاستقرار. وفي السياق الحالي، من الأهمية بمكان لنا جميعا أن نتنبه الى هذا البعد مع الاعتراف بالفرص الهائلة التي توفرها العولمة.

وهناك أبعاد جديدة للعولمة لا يزال يتعين فهمها فهما كاملا. وهذه الأبعاد الجديدة لا يمكن التصدي لها إلا من خلال تعددية الأطراف، من جانب الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى. ولا تتمثل المهمة في المستقبل في عكس اتجاه العولمة بل في فهمها على

نحو أفضل لكي نتمكن من الاستجابة بصورة أكثر فعالية وكفاءة. وينظر وفد بلدي بعين التقدير الى تحسس الأمين العام لمختلف أبعاد العولمة. وإننا نتطلع الى العمل معه، ومع الأمانة ومع بقية الدول الأعضاء لضمان اضطلاع المنظمة بدور إيجابي وبنّاء وهام في العملية.

السيد فؤاد بن مبارك بن علي الهنائي (عمان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في مستهل بياني أن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان على تقريره الوارد في الوثيقة A/54/1. ويعد هذا التقرير في الواقع وثيقة هامة تستحق اهتمام الجمعية. ومما يجعل تقرير هذا العام جديرا بالاهتمام الخاص حقيقة أنه يأتي في وقت تستعد فيه المنظمة والعالم عموما للدخول في الألفية القادمة. وينبغي أن يقدم التقرير للدول الأعضاء الفرصة لتقييم الماضي وتحديد وجهتها بالنسبة للمستقبل.

وإن سلطنة عمان لتتفق اتفاقا تاما مع وجهة نظر الأمين العام التي أعرب عنها في الفقرة ١٦ من تقريره بأن منع نشوب الصراعات المسلحة يظل بالنسبة لهذه المنظمة "هدفا لا يعلوه هدف، والتزاما لا يفوقه التزام وطموحا لا يسمو عليه طموح". ولقد أنشئت الأمم المتحدة لتحقيق هذا الغرض، ويجب أن تستهدف تحقيق هدف عدم تعريض الأجيال القادمة لويلات الحروب. وهذا هو أكبر تحد يواجه الأمم المتحدة.

فالدبلوماسية الوقائية أداة هامة جدا، يمكنها إذا استخدمت على النحو المناسب، أن تنقذ الأرواح وتوفر التكاليف. ولقد رأينا هذا النوع من الدبلوماسية الوقائية ينزع فتيل التوترات ويمنع نشوب الحروب. فهذا هو الوقت الذي باتت فيه الجزاءات الوسيلة التي يستخدمها المجتمع الدولي للتدخل، ولكن وإن أخذت هذه التدابير تفقد التركيز وتخفق في تحقيق أهدافها المرجوة، نعتقد أن الوقت قد حان لكي تعيد المنظمة النظر في وسائل عملها.

وكما أشار الأمين العام وبحق، فإن التدابير الإكراهية نادرا ما توصف بأنها استراتيجيات طويلة الأجل. وعلاوة على ذلك، فإنها تنزع الى إلحاق الضرر أكثر من نزوعها الى استعادة السلم والأمن على أساس طويل الأمد. ولهذا السبب، فإننا نؤيد تأييدا تاما توصية الأمين العام بشأن ضرورة تحسين تصميم وتنفيذ الجزاءات التي يأذن بها مجلس الأمن بغية استعادة مصداقية النظام الدولي.

فالصراعات لا تندلع بصورة تلقائية ودون إشارات تحذير. بل إنها تمثل تتويجا لسنوات من التوتر وانعدام الثقة والاحتكاك بين الأطراف. وفي هذا الصدد، فإن الدبلوماسية الوقائية، سواء اتخذت شكل الوساطة أو التوفيق أو المفاوضات، ضرورية جدا لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات. فالوقاية الطويلة الأمد ينبغي أن تتضمن نظاما واسع النطاق للإنذار المبكر، يمكن انشاؤه من خلال تشكيل شراكة أكبر مع المنظمات الإقليمية.

ففي عالم يزداد ترابطا، لا تزال التنمية تمثل تحديا للعديد من البلدان النامية. وهذا التحدي لا يمكن مواجهته إلا من خلال تدابير دولية تتسم بالتخطيط الجيد والتنسيق والتمويل على نحو ملائم. ومن خلال الجهود المشتركة التي تبذلها الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الأخرى مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد البلدان النامية على التصدي لهذا التحدي. وانطلاقا من قناعتنا بالفوائد المترتبة على هذا الترابط فإن بلادي تتطلع الى الانضمام الى منظمة التجارة العالمية عما قريب. وتأمل أن تشارك في هذه المنظمة كعضو كامل العضوية والاضطلاع بدورها بفعالية من خلال التمسك بالمبادئ الأساسية للتجارة الحرة وتطوير التعاون مع جميع الدول.

فالأزمة المالية التي تعاني منها هذه المنظمة لا زالت تشكل أحد التحديات التي تستحق اهتمامنا أيضا. ولقد حافظت عمان على سجل نظيف من خلال دفع المساهمات المالية المستحقة للأمم المتحدة أولا بأول دون تأخير. بيد أننا نناشد الدول الأخرى الالتزام بدفع أنصبتها المستحقة فورا وبالكامل ومن شروط وذلك لكي تتمكن هذه المنظمة من تنفيذ برامجها والاضطلاع بولايتها المتوقعة منها بأكثر الطرق اتقانا. كما ندعو الأمين العام الى المضي قدما في عملية إعادة هيكلة جميع هيئات الأمم المتحدة. ويحدونا الأمل أن تتوسع عملية إعادة الهيكلة هذه لتشمل مجلس الأمن بطريقة تعزز دوره وتجسد التنوع الثقافي والسياسي للعالم المعاصر، فضلا عن تعضيد دور القوى البازغة التي أخذت تضطلع بدور متزايد الأهمية في الشؤون العالمية.

وإن القرار الإجماعي بعقد القمة الألفية مع بدء الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة سيقدم للمجتمع الدولي فرصة حقيقية لإصدار إعلان يكون بمثابة خطة عمل، وإرساء نهج يعاد تحديده للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الشعوب. ونحن نعتقد أنه ينبغي

تكريس الجهد والوقت للتخطيط لهذا الحدث التاريخي ونؤكد من جديد دعمنا للأمين العام في طرح أفكار ومقترحات تستهدف تحسين أداء المنظمة ووظائفها. كما نعتقد بأن الحوار بين الحضارات ينبغي أن يشكل أساسا لهذا النهج، مما يؤذن بفاتحة جديدة لدى بدء الألفية الجديدة من أجل تحقيق الأهداف التي تمثلها وترغب فيها هذه المنظمة في السنوات القادمة.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي أولا أن يشيد بالأمين العام إشادة يستحقها على الطريقة الرائعة التي ما انفك يدير بها أعمال منظمتنا، وأن أعرب عن شكرنا على التقرير الموجز والكامل عن أعمال المنظمة. وبما أن هذه الدورة هي الدورة الأخيرة قبل الجمعية الألفية، فإنها تستحق منا اهتماما خاصا ودراسة متأنية جدا ومستمرة.

وبما أن الفرصة ستتاح لوفد بلدي كي يعرب عن موقفه وشواغله عندما ندرس مختلف البنود المدرجة في جدول الأعمال هنا وفي اللجان الرئيسية، فإنني سأقتصر في التعليق على بضعة مسائل تناولها الأمين العام.

أولا، ملاحظات الأمين العام عقلانية وصريحة: فهو يذكّرنا في الفقرة ٧ بأنه "... فيما يتعلق بالصراعات العنيفة، فإن أكثر التطورات مدعاة للقلق في عام ١٩٩٨ تمثلت في زيادة ملموسة في عدد الحروب التي نشبت". وهو يلاحظ أيضا أن السلام يظل هشا في عدة مناطق وأنه، في الميدان الاقتصادي، لا يزال الفقر يتصاعد. وهذه الملاحظات البسيطة توفر مؤشرا على ضخامة التحديات التي تواجهنا نحن الدول.

بيد أن الأمم المتحدة تشارك مشاركة كاملة وأحيانا بنجاح في العديد من الحالات، عن طريق عمليات حفظ السلم، والمساعي الحميدة وبعثات الوساطة، والبرامج الإنمائية. وآخر مثال على ذلك تنظيم الاستفتاء على تقرير المصير في تيمور الشرقية، رغم الأحداث المؤسفة التي تلت ذلك الاستفتاء. وفي حالات أخرى، للأسف، كانت هناك إخفاقات واضحة، بسبب انعدام الإرادة السياسية، أو بسبب حالات التأخير في تنفيذ التدابير، أو لأن الأمم المتحدة كانت ببساطة شديدة غير قادرة على التعامل مع الحالة. وأحيانا، تنحو الأمم المتحدة الى تطبيق حل وحيد على عدد من الحالات، رغم أن من الواضح أن كل حالة فريدة في نوعها وأن كل واحدة منها تقتضي حلا محددا.

وفي ذلك الصدد، فإن مجلس الأمن، بصفته الجهاز صاحب المسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين والذي يظل إصلاحه وتوسيعه ضروريين - يجب أن يضطلع بدوره ويظهر نفس القدر من العزم والصلابة إزاء جميع الحالات التي تواجهه، أيا كان موقع حدوثها؛ ولكن في الوقت نفسه؛ فإن الجمعية العامة، بوصفها الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة والمحفل الذي تتشكل فيه الإرادة السيادية للدول، يجب أن تضطلع بدورها الكامل بموجب الميثاق وينبغي لها القيام بذلك، على سبيل المثال، باتخاذ مبادرات في مجال بناء السلم بعد انتهاء الصراع. ومن الضروري التأكيد بقوة وبدون لبس على أن موافقة الدول أمر أساسي في جميع الحالات - سواء تعلقت بالدبلوماسية الوقائية، أو بحفظ السلم، أو بتوفير المساعدة الإنسانية - كما أشار أمين عام الأمم المتحدة في ذلك الوقت في تقريره "خطة للسلام" (A/47/277).

وهنا، أود أن ألاحظ أنه في الفقرة ٦٦ من التقرير المعروض على الجمعية العامة اليوم يقر الأمين العام بأن

> "إجراءات الإنفاذ التي تتخذ بغير إذن من مجلس الأمن إنما تهدد في الأساس جوهر نظام الأمن الدولي القائم على أساس ميثاق الأمم المتحدة. فالميثاق وحده هو الذي يوفر أساسا قانونيا مقبولا من الجميع لاستعمال القوة".

وهذه بدون شك ملاحظة ثاقبة وصادقة الى حد بعيد ينبغي في جميع الظروف أن توجه أعمالنا وأعمال المجتمع الدولي بغية منع جميع الدول الأعضاء من الوقوع في أي انحراف عن القانون الدولي، الملزم للدول الأعضاء.

إن تعزيز القانون الدولي يهم الجميع؛ ويجب أن نشارك جميعا في تدوين القانون الدولي. بل أنه من غير المقبول أن يتم إنشاء المعايير القانونية بدون إشراكنا وبدون أن نكون قد شاركنا في صياغتها. وفي ذلك الصدد، رغم أن وفدي يرى أن من المهم أن تضطلع المحكمة الجنائية الدولية - التي نشيد بإنشائها - بدور في الردع والمنع، ينبغي أن نحذر من التفسير الواسع أكثر مما ينبغي للنظام الأساسي للمحكمة. ولا ينبغي أن تحل المحكمة الجنائية الدولية محل المحاكم الوطنية، التي تظل وحدها المختصة بمحاكمة المجرمين والطغاة؛ كما لا ينبغي أن تصبح أداة للصراعات على السلطة. ومصداقية المحكمة، ومن ثم نجاحها، يتطلبان الاحترام الكامل لسيادة الدول وقوانينها الوطنية ولمعايير القانون

الدولي ومبادئه. ولا يجب جعل القانون الدولي رهينة للسياسة أو للمخططات السياسية، أو أن يستخدم حصرا لخدمة السلطات التي تستند اليه عندما يخدم مصالحها وتتجاهله عندما لا يخدمها. كما لا يجب أن نقبل بأن تصبح الدول ذات السيادة أهدافا لتدابير الإنفاذ القسرية التي تتخذ من طرف واحد في انتهاك صريح لمعايير القانون الدولي وأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وعلى النحو نفسه، فإن المسألة الحساسة المتعلقة بالجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن تمثل مصدر قلق بالغ بالنسبة لنا. ونحن نأسف لأن المجلس يظل عاجزا عن القيام بتقييم موضوعي لأنظمة الجزاءات ولم يقرر بشأن رفع تلك الجزاءات نهائيا عند قيام البلدان المعنية بالوفاء بالتزاماتها. وفي جميع الحالات، ينبغي للمجلس أن يرمي الى خفض أثر الجزاءات على السكان الى الحد الأدنى أو الى إزالته، عن طريق اتخاذ ما يقترحه الأمين العام نفسه في الفقرة ١٢٤ من تقريره من، "'جزاءات ذكية' ... أو تضمين قرارات مجلس الأمن مباشرة استثناءات إنسانية ملائمة وموضوعة بعناية". وبتلك الروح، يدعو بلدي الى رفع الجزاءات الظالمة المفروضة على العراق وعلى ليبيا، البلدين اللذين تعاونا بالكامل مع المنظمة.

وإذا كان هناك اليوم شاغل واحد يكمن في صميم ولاية الأمم المتحدة، فهو الشاغل الذي يتعلق بتعهدنا الرسمي بحماية وتعزيز احترام الكرامة الإنسانية في كل مكان وفي كل الظروف: ففي نهاية المطاف، يجب أن يكون الإنسان هو المستفيد من تقدم الحضارة الإنسانية. وبالفعل، بفضل الظهور السريع على مسرح التاريخ للدول التي كانت مستعمرات سابقة، ولظاهرة العولمة - التي تتجاوز التباينات وتقلل الخلافات وتزيل الحدود - فإن ثقافة حقوق الإنسان، التي هي ثقافة متطورة أصلا، تنشر الآن نفوذها في أقصى أركان العالم.

بيد أنه يبدو أن حضارتنا العالمية لا تهتم بالمعاناة المادية والمعنوية الهائلة للبليون نسمة الذين يعيشون على أقل من دولار يوميا، أو للبليون نسمة الذين لا يعرفون القراءة ولا الكتابة ولا يحصلون على الرعاية الصحية الأساسية، أو لربع أطفال بلدان الجنوب الذين لا يذهبون إطلاقا الى المدرسة. وفي رأينا، فإن النهج الوحيد المجدي لتناول هذه المشكلة يتضمن حقوق الإنسان بطريقة شاملة ومتكاملة وغير قابلة للتقسيم: كل حقوق الإنسان، أي الاحتياجات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية الأساسية لكل فرد، الى جانب الحقوق المدنية والسياسية.

ونحن نسمع اليوم دعوة الى إنشاء الحق، أو الواجب، في التدخل الإنساني بوصفه معيارا من معايير القانون الدولي. وهذا الاقتراح، أيا كانت النوايا الطيبة التي تقف وراءه، يثير أسئلة وشواغل عديدة بسبب غموضه وبسبب الخطر المتأصل فيه والمتمثل في إساءة استعماله على نحو خطير. إن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، شدد على هذه المسائل في خطابه الذي أدلى به أمام الجمعية العامة في ٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩.

وبادئ ذي بدء، ماذا عن سيادة الدول، التي تمثل عماد المجتمع الدولي نفسه؟ وماذا عن احترام استقلال الدول وسلامتها الإقليمية، كما هو مكرس في الميثاق؟ وماذا عن احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، الذي يمثل أحد الدعامات التي تديم العلاقات الدولية؟ من هو الذي سيقرر وجود ضرورة ملحة للتدخل في دولة معينة، ووفقا لأي معايير، وفي أي إطار، وعلى أساس أية ظروف؟ وهل الحق في التدخل من اختصاص جميع الدول، أم من اختصاص أقواها فقط؟ هل للدول الصغيرة أيضا الحق في التدخل وإمكانية التدخل في شؤون الدول الكبيرة؟

كيف وأين نضع الخط الفاصل بين تدخل إنساني وتدخل لتحقيق مقاصد سياسية أو استراتيجية، ومتى تسود الاعتبارات السياسية على الظروف الإنسانية؟

وأخيرا، ما هو موقف المجتمع الدولي إزاء المعاناة الهائلة التي تمر بها مئات الملايين من الناس الذين حكم عليهم بالأمية والفقر والمرض والتخلف الاقتصادي في عشرات البلدان في الجنوب التي هي إلى حد كبير ضحية لنظام اقتصادي ظالم؟ هل أولئك الأفراد عرضة أيضا لممارسة الحق في التدخل، أم أن هذا يقتصر على انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية؟

هذه الأسئلة كلها تعود بنا إلى ضرورة إجراء دراسة جادة شاملة هادئة لهذا الأمر ولآثاره السياسية والقانونية العديدة، بعيدا عن أية حسابات سياسية أو دعائية، وبدون أية مناقشات جدلية بشأن أساس احترام المساواة

في السيادة بين الدول، ومعايير القانون الدولي وأيضا مقاصد وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.

لقد قدم وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز، وأيضا وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ والصين ردودهم في اجتماع عقد على هامش عمل هذه الجمعية، وقد رفضوا حق التدخل الإنساني، لأنه ليس له أساس قانوني، لا في ميثاق الأمم المتحدة ولا في المبادئ العامة للقانون الدولي.

لقد كرس الأمين العام في تقريره عدة فقرات لأفريقيا، مما يعد دليلا على اهتمام منظمتنا الخاص بقارتنا، التي تواجه تحديات عديدة معقدة، كما أوضحت بجلاء مناقشات يومي ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر في مجلس الأمن.

إن الرئيس بوتفليقة بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، أتيحت له الفرصة ليؤكد مجددا أمام الجمعية تصميم أفريقيا على الدفاع عن نفسها والقيام بدورها وشغل مكانها في مجتمع الأمم. ولذلك أذكّر ببساطة بأن أفريقيا لم تكن أبدا في وضع أفضل مما هي عليه اليوم لتعتمد على دعم المجتمع الدولي ولتستفيد منه استفادة كاملة. وأفريقيا تتوقع دعم المجتمع الدولي التام في جهودها من أجل الانتعاش.

إن دور الأمم المتحدة وهذه الجمعية حاسم في هذا الشأن. ولهذا، بصفتي ممثلا للرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، أرسلت يوم ٤ تشرين الأول/أكتوبر رسالة إلى رئيس الجمعية العامة أطلب منه فيها إنشاء الفريق العامل الذي قررت الجمعية العامة إنشاءه بمقتضى القرار ٩٢/٥٣، المتخذ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. ونحن مقتنعون بأنه سيكون مفيدا تماما لتنفيذ توصيات الأمين العام بشأن أفريقيا ولتعزيز السلم والأمن والتنمية في القارة.

أود أن أختتم بياني بتقديم أفكار قليلة موجزة بشأن موضوع أصبح دارجا جدا هو موضوع العولمة.

إن العولمة، إذ تقدم بصفتها حاملة للرفاه العالمي وشاملة لكل الفضائل، وظاهرة لا يمكن عكس اتجاهها ولا مقاومتها، تثير العديد من المسائل اليوم بسبب الجوانب المتعلقة باختلال وظائفها وتهديدها بتهميش الأكثر فقرا والأكثر ضعفا. وبالفعل، ما لم نكن حذرين، كما أظهرت بوضوح الأزمة الآسيوية وآثارها، فإن العولمة يمكن أن تصبح عامل استبعاد، في عالم تعيش فيه أمم كثيرة فعلا على حافة المدنية والتقدم، بدلا من أن تكون عامل تكامل.

وإذ نواجه بهذه الحالة، يجب علينا أن نعيد معا للعولمة هدفها الأولي بطرح صيغ متفق عليها للتنظيم والتنسيق والرقابة.

تلك هي الأفكار التي أردت إشراك الجمعية فيها بشأن ظاهرة العولمة وبشأن أمور هامة أخرى يرجع الفضل في إثارتها إلى الأمين العام الذي مكننا من إجراء مناقشة ممتعة، وأيضا، كما نأمل، مثمرة.

السيد بوتنارو (جمهورية مولدوفا) (تكلم بالانكليزية): أنضم إلى المتكلمين السابقين في شكر الأمين العام على تقريره التحليلي عن أعمال المنظمة، الذي يشدد على اتباع نهج شامل للوضع الراهن الخاص بالسلم والأمن الدوليين والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأنا مقتنع بأن تقرير الأمين العام وسائر التقارير التي وضعتها الأمانة العامة ستساعد إلى حد كبير في عمل الوفود خلال الدورة الراهنة.

كما يبين التقرير، وكما نرى نحن بأنفسنا بشكل متزايد، التحدي الإنساني هو، في جملة أمور، نتيجة للصراعات الداخلية والصراعات بين الدول والكوارث الطبيعية التي أثارت المجتمع الدولي هذا العام.

ووفد بلدي يتشاطر الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام بشأن الأسباب الرئيسية للصراعات الداخلية اليوم. ومن منظورنا، أنه ينبغي التشديد بصورة خاصة على الفقرتين ١٧ و ١٨ من تقريره. وبالفعل، فإن البلدان المتأثرة بالحرب تعاني من انهيار اقتصادي. وفي الوقت نفسه، انعدام المساواة القائم بين المجموعات الوطنية والاجتماعية، بدلا من الفقر، يولد التوترات والصراعات في المجتمع. وفي بعض الحالات يمكن للأثر الناتج عن الإصلاحات الاقتصادية الجذرية ذات الاتجاه السوقي وبرامج التكيف الهيكلي التي تفرض دون سياسات اجتماعية تعويضية أن يقوض الاستقرار السياسي ويؤدي إلى حالات من الصراع. ولهذا فإن المساعدة التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية هامة جدا للبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وإلا فإن التكلفة الاجتماعية العالية التي تترتب على الإصلاحات يمكن

أن تقوض عملية إرساء الديمقراطية في معظم الدول المستقلة حديثا.

ونحن نرى، أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تولي اهتماما خاصا أيضا لحل ما يسمى بدستة الصراعات المجمدة التي سببتها الحركات الانفصالية العدوانية المدعمة من الخارج، وأن تشارك في حلها بطريقة أقوى. وللأسف، هذه المسألة لا تنعكس بشكل كاف في التقرير.

إن الأمين العام يؤكد في تقريره على أن عمليات حفظ السلام لا تزال أداة رئيسية لحل الصراعات وحالات النزاعات بعد استنفاد جميع وسائل الدبلوماسية الوقائية. وفي هذا الشأن، ينبغي أن نذكر أن العام الماضي كان بحق عاما عنيفا بالنسبة لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. والأمم المتحدة تواجه تحديات جديدة مع إنشاء عمليات واسعة النطاق متعددة الأبعاد لم يسبق لها مثيل في كوسوفو والآن في تيمور الشرقية. ونحن نرحب بجهود الأمين العام لتنسيق هذه الأنشطة والأنشطة الأخرى الخاصة بحفظ السلام بشكل أكثر كفاية.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وجمهورية مولدوفا مقتنعة بأن أفضل استراتجية لصيانة السلم والأمن الدوليين هي معالجة الأسباب الجذرية للصراعات. وفي هذا الصدد، نرحب بجهود الأمين العام الرامية إلى إيلاء المزيد من الأهمية للدبلوماسية الوقائية، وبخاصة عن طريق تحسين نظام الأمم المتحدة للإنذار المبكر. والحاجة التي دعا إليها الأمين العام، إلى الانتقال من "ثقافة رد الفعل" إلى "ثقافة الوقاية"، جديرة بتقديرنا، بل وبدعمنا.

الصراعان في كوسوفو ورواندا أثارا بصفة حادة، في صفوف المجتمع الدولي، مسألة العلاقة بين مفهومي السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من ناحية، والحاجة الماسة إلى مراعاة حقوق الإنسان، من ناحية أخرى. وكما نشهد، فإن الاختلافات داخل مجلس الأمن تعرقل اضطلاعه بمسؤوليته الأساسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين في هذا الميدان. وتثير هذه الحقيقة النقد المحق من أطراف دولية عديدة. ونحن، في نفس الوقت، نتفق مع تقدير الأمين العام بأن

"إجراءات الإنفاذ التي تتخذ بغير إذن من مجلس الأمن إنما تهدد في الأساس جوهر نظام الأمن الدولي القائم على أساس ميثاق الأمم المتحدة". (A/54/1، الفقرة ٦٦)

ولهذا فإن وفدنا، على غرار الوفود الأخرى، يشجع، بل ويدعم مواصلة المناقشات المتعلقة بكيفية مواءمة التدخل الإنساني مع هدف الأمم المتحدة الرئيسي في حفظ السلم والأمن الدوليين. ويبدو أن هذه القضية تشكل أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها الأمم المتحدة وهي على عتبة الألفية القادمة.

ثمة موضوع أساسي في المناقشة العامة التي اختتمت مؤخرا، هو العولمة. ونقدر جهود الأمين العام لتكييف منظمتنا مع مجتمع يتسم بالعولمة. وقد استرعى الأمين العام انتباه المجتمع الدولي إلى انتشار العناصر "الفظة" عبر الوطنية، إلى جانب ظهور مجتمع مدني عالمي، وأشار إلى أن هذا المجال يحتاج منا إلى اتخاذ إجراءات متضافرة. وفي هذا الصدد، نلاحظ أن التقرير يسجل أول نتائج إيجابية تحققها الأمم المتحدة في معالجتها للمشاكل التي تتسبب فيها العولمة.

وأود أن أؤكد في هذا السياق أن من المحتم أن تستفيد أيضا البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والبلدان النامية كذلك، من المساعدة الإنمائية الرسمية الإضافية وتخفيف الدين. ونعتقد أن من مصلحة الجميع تمكين البلدان حديثة الاستقلال التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من التكامل بفعالية مع الاقتصاد العالمي المتسم بالعولمة.

ويتفق وفد بلادي تمام الاتفاق مع تأكيد الأمين العام على تدعيم النظام القانوني الدولي. ويهتم التقرير بثلاثة جوانب رئيسية: نظام حقوق الإنسان، وأنشطة المحاكم الدولية المخصصة، وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة مؤخرا. وفي هذا السياق، أود أن أحيط الجمعية علما بأن جمهورية مولدوفا تنوي التصديق على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في النصف الأول من العام المقبل، فتسهم بالتالي في دخول هذا الصك حيز النفاذ في تاريخ مبكر.

ختاما، أود أن أشير إلى أن جمهورية مولدوفا تؤيد بشدة عملية تحديث الأمم المتحدة. وتقدر حكومة بلادي

تقديرا كبيرا العمل الهام الذي اضطلعت به الأمم المتحدة أثناء العام المنصرم.

ونأمل أن تتيح جمعية الألفية في العام القادم الفرصة لتحديد التحديات التي تنتظر المجتمع الدولي، ولتدعيم القيادة العالمية للأمم المتحدة في القرن المقبل. ولا شك في أن الأمم المتحدة، بعد إصلاحها وتدعيمها،ستضطلع بدور حاسم في تنفيذ المهام التي تنتظرنا.

السيد كانجو (باكستان) (تكلم بالانكليزية): لقد دافع الأمين العام، في كلمته أمام الجمعية العامة، وفي تقريره عن أعمال المنظمة، عن بناء ثقافة عالمية للوقاية من الصراعات، ودعا إلى رسم استراتيجيات لتحاشي أو معالجة الكوارث الطبيعية أو حالات الطوارئ. وهذا هدف محمود جدا. وقد اقترح اتخاذ إجراءات وقائية دولية في ظل سلطة الأمم المتحدة للتصدي لهذين التحديين.

وأية دراسة للحروب والصراعات تبين بجلاء أن انتهاكات خطيرة ومنتظمة لا تزال للأسف ترتكب في حالات الصراع. وتستخدم هذه الانتهاكات سلاحا للحرب في حملات شرسة لضمان إخضاع الشعوب المستهدفة. وهذا يصح بالنسبة للصراعات في البوسنة والهرسك، وكوسوفو، ورواندا، وجامو وكشمير، وغيرها.

ويدعو الأمين العام إلى اتخاذ إجراءات وقائية دولية في جميع حالات الطوارئ الإنسانية التي تحدث نتيجة للحروب والصراعات، دون أي تمييز على أساس الاعتبارات الجغرافية، أو السياسية، أو أية اعتبارات أخرى. والاقتراح الرئيسي الذي طرح يقضي

> "بأن الانتهاكات الجسيمة والمنتظمة لحقوق الإنسان - أينما حدثت - ينبغي ألا يسمح لها بالاستمرار". (A/54/PV.4)

وتعتقد باكستان أن مفهوم التدخل الإنساني يتطلب دراسة دقيقة وتحليلا متعمقا، نظرا لآثاره الضخمة على جميع الدول الأعضاء. ويجب أن نكون على بينة وتيقن من غرض هذا المسعى، ومداه،وشرعيته. ونرى أنه يجب التفكير بجدية في اقتراح الأمين العام، الذي يمكن أن يتضمن في بعض الحالات تناقضات داخلية. ولا يمكن اتخاذ قرار بصلاحية هذه الاقتراحات أو بتنفيذها إلا بعد إجراء مناقشة كاملة، على الصعيد الوطني وصعيد المجتمع الدولي، لمختلف الافتراضات التي يطرحها الأمين العام. وستدرس باكستان مقترحات الأمين العام بكل العناية التي تستحقها. وستقدم وجهات نظرها بشأنها مفصلة في الوقت المناسب. وهناك بعض البارامترات الأساسية التي يجب النظر في هذه المقترحات من خلالها.

الأول، وجوب احترام مبدأ سيادة الدول، وعدم التدخل، وعدم اتباع سياسة تدخلية في الشؤون الداخلية للدول. ولكن لا يمكن تطبيق هذا المبدأ على الحالات التي تكافح فيها الشعوب التي تخضع لحكم استعماري، أو لاحتلال أجنبي، أو لسيطرة من الخارج، من أجل الحصول على حقوقها غير القابلة للتصرف في تقرير المصير.

الثاني، وجوب صون، بل وتدعيم الدور الحيوي للجمعية العامة، بوصفها الهيئة الوحيدة التي تضم ممثلين عن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويجب ألا يكون هناك تجاوز من جانب مجلس الأمن على أدوار هيئات الأمم المتحدة الأخرى. وينبغي لمجلس الأمن أن يعمل بشكل قاطع في حدود ولايته في مناقشة قضايا السلم والأمن.

الثالث، يجب المحافظة على التمييز الواضح بين الأزمات الإنسانية التي تنتج عن الحروب، أو الصراعات، أو النزاعات، التي تشكل بطبيعتها تهديدات للسلم والأمن الدوليين، والقضايا الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان. ومن الواضح أن القضايا الأخيرة تقع في اختصاص نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتقع خارج نطاق صلاحيات مجلس الأمن.

الرابع، لكي تحوز التدخلات الإنسانية القبول العام، يجب أن تكون لها مشروعية بموجب القانون الدولي. وينبغي لها أن تمتثل امتثالا كاملا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، وألا تجري إلا بإذن صريح من مجلس الأمن، بعد إثبات الانتهاك السافر أو التهديد الواضح للسلم والأمن الدوليين.

الخامس، لا يمكن أن تكون التدخلات الإنسانية الدولية موضع ثقة كتدبير وقائي إلا اذا طبقت على جميع الحالات. ويجب ألا تكون هناك انتقائية ولا أن تكون موجهة من الوسائط الإعلامية. ويجب أن تقوم على مبدأ العدالة المتساوية للجميع. وبغير ذلك ستزيد مثل هذه التدخلات ثقة المجتمع الدولي في الأمم المتحدة.

السادس، يجب معالجة الأسباب الكامنة للصراعات والمنازعات وليس مجرد أعراضها حتى يمكن التوصل إلى حلول دائمة للصراعات. ويمكن أن تتراوح هذه الحلول من الممارسة الحرة لحق الشعوب في تقرير المصير إلى إزالة جوانب عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

السابع، ينبغي للأمين العام، تمسكا بالمنطق الخاص به، أن يؤدي دورا أكثر نشاطا بما يتفق مع المسؤوليات المعهودة إليه بواسطة الميثاق، في الحالات التي تحدث فيها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد الشعوب الخاضعة للحكم الاستعماري أو الاحتلال الأجنبي.

ونحن نتفق تماما وندعم دعوة الأمين العام المتعلقة بإيجاد نظام فعال للإنذار المبكر لمنع الكوارث، وكذلك قدرات للاستجابة الدولية للطوارئ. ورغم أن مثل هذه الوسائل تسعى إلى معالجة العواقب الفورية للكوارث الطبيعية، من الضروري إنشاء استراتيجيات ترمي إلى التنمية العادلة والمستدامة من أجل تلبية الأهداف المتنوعة للسلام والأمن الدوليين.

السلام والتنمية لا ينقسمان. وهذا أكثر صدقا أمام خلفية عملية العولمة. وتشكل العولمة، باعتبارها ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد، محيط العلاقات الدولية، لا سيما في الساحة الاقتصادية والاجتماعية. وقد دأبت البلدان المتقدمة النمو على تمجيد منافع وبركات العولمة. ولم تر البلدان النامية سوى عولمة البؤس. وأصبح هذا ظاهرا بشكل واضح عندما وقع نمو ورخاء بلدان شرق آسيا، المكتسبان بمشقة، ضحية لقوى العولمة. وهكذا زادت العولمة من ضعف البلدان النامية إزاء العوامل الخارجية، تاركة إياها تحت رحمة قلة من الأفراد الأغنياء والشركات الكبرى والمؤسسات المالية غير الديمقراطية.

ولا يمكن لأعضاء المجتمع الدولي، لا سيما البلدان المتقدمة النمو، أن يتنصلوا من مسؤولية تخفيف معاناة الناس في البلدان النامية بسبب هذه العملية. ويجب أن تتخذ إجراءات فورية لكبح جماح القوى التي تطلقها العولمة والتي دمرت التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية. وقد اعترف الأمين العام بأن مسؤولية معالجة نتائجها السلبية تبقى أساسا في يد أكثر اقتصادات العالم تقدما. ونحن نتفق معه ونناشد تلك الاقتصادات اتخاذ إجراء عاجل بهذا الصدد.

ورغم أن تقرير الأمين العام يذكر أيضا تأثير العولمة على البيئة، فإنه لم يعالج هذه القضية بأية تفاصيل. ونحن نؤمن بأنه ينبغي على جميع البلدان، طبقا لمبدأ المسؤوليات المتقاسمة ولكنها بالتناسب، أن تؤدي دورها اللازم في النهوض بالتنمية المستدامة للبلدان النامية. وللأمم المتحدة دور مركزي عليها أن تضطلع به في كفالة قيام عملية العولمة على المساواة والعدالة وشمول جميع أعضاء المجتمع الدولي.

منذ عام ١٩٩٧ يتولى الأمين العام القيام بإصلاحات رئيسية في الصناديق والبرامج المتصلة بأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية لأغراض التنمية. ومن سوء الطالع أن هذه الإصلاحات لم تؤد إلى أي من زيادات التمويل التي وعدت بها البلدان المانحة في وقت اعتماد هذه الإصلاحات. والواقع أن الموارد الموجودة تحت تصرف هذه الصناديق تتقلص على الدوام.

ولتعويض الموارد المستنزفة يستكشف الأمين العام مشاركات القطاع الخاص. ونحب أن نؤكد في هذا السياق أن هذه الموارد بوسعها أن تكمل فقط الموارد المقدمة من البلدان المانحة ولكن لا يمكنها أن تصبح بديلا عنها. كما ينبغي لمثل هذه الموارد ألا تشوه بأية وسيلة أولويات وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

وأبلغ الأمين العام الجمعية العامة بزيادة التعاون بين مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمؤسسات المالية الدولية والوكالات المتخصصة في إدماج قوانين حقوق الإنسان في عملية التنمية. ويرجع أمر هذا الإدماج إلى الحكومات وينبغي أن يتم عن طريق عملية حكومية دولية. وكانت هناك جهود متكررة لجعل حقوق الإنسان القضية القطعية الحاسمة لا سيما في ساحة التنمية. ونحن نؤمن، بدلا من ذلك، أن التنمية ينبغي أن تكون القضية القطعية الحاسمة بالنسبة للمجتمع الدولي. ومن رأينا أن أفضل طريقة لتشجيع التمسك بقوانين حقوق الإنسان المتفق عليها عالميا تتمثل في إعمال الحق في التنمية وفي القضاء على الفقر.

ورغم أن الأمم المتحدة تطلق مبادرات لتلبية هدف تخفيض الفقر المطلق إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، فقد أدت الآثار السلبية للعولمة إلى زيادة أعداد الناس الذين يعيشون تحت خط الفقر. ويجب علينا أن نعالج الأسباب الجذرية للفقر وأن نضطلع باستراتيجيات طويلة الأجل

عن طريق خلق بيئة اقتصادية دولية تمكينية لمتابعة هدف القضاء على الفقر.

وأود أن أختتم بشكر الأمين العام على تقريره الشامل، المحفز للتفكير والحافل بالتحديات، والذي لا بد أن يؤدي إلى مناقشات ومداولات جدية في الشهور القادمة.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أثني على الأمين العام على تقريره الممتاز والمثير للأفكار المقدم إلى الجمعية العامة عن أعمال المنظمة.

إن التقرير، ضمن رسائله الهامة الكثيرة، يسلط الضوء على الروابط التي تتزايد قوة على الدوام بين مختلف أنشطة الأمم المتحدة ووكالاتها. والإجراءات الإنسانية لا يمكن النظر إليها بمعزل عن الجهود المبذولة لحسم الصراعات وحفظ السلام. وتتضمن التنمية الاقتصادية قضايا مثل الإعفاء من الديون، والمساعدات الخارجية، والحكم الصالح، وحقوق الإنسان. ويمثل هذا التكافل المشترك تحديا لكل من الحكومات الوطنية ومنظومة الأمم المتحدة على السواء. ويجب أن نكفل أن تكون أنشطة الهيئات المختلفة متناسقة لكي نحقق أهدافنا المتعلقة بالسلام والتنمية.

ويسترعي الأمين العام انتباها خاصا إلى الزيادة المزعجة في الكوارث الطبيعية في السنوات الأخيرة. ومن الضروري أن نعرف المزيد عن أسباب وعواقب الكوارث الطبيعية، من المنظورين الإنساني والبيئي على السواء. وتضم الأمم المتحدة عددا كبيرا من الهيئات التي تتعامل مع حالات الطوارئ الإنسانية، والبيئة، وتغيير المناخ والكوارث من صنع الإنسان. ويمكن أن يسهم تحسين تنسيق جهود هذه الهيئات في تكوين فهم أفضل للمشاكل والحلول.

وفيما يتعلق بحسم الصراعات وبناء السلام، يوضح الأمين العام أن المجتمع الدولي يميل إلى تجاهل بعض الصراعات المطولة والتركيز بقدر غير كاف على العمل الوقائي والإنذار المبكر. وأعتقد أنه يوجد توافق عام في الآراء بأن هذه مشكلة أساسية. ومن الواضح أن الكلفة أقل - من الناحيتين المالية والإنسانية على السواء - في الوقاية بدلا من العلاج، وأن لا شيء أكثر كلفة من عدم القيام بأي منهما. وما يصفه الأمين العام بأنه صراعات منسية لا يمكن أن يبقى منسيا.

أود أن أشير إلى إنشاء الصندوق الاستئماني للعمل الوقائي، الذي قدمت له عدة حكومات، بما فيها حكومتي، مساهمات طوعية. ومما أفهمه أن الصندوق شكل آلية مفيدة بين الأمين العام استعملها في عدد من الجهود الدبلوماسية الوقائية. وسنواصل دعمنا للصندوق ونحث أكبر عدد ممكن من الحكومات على فعل الشيء نفسه. وفي الوقت ذاته، أود أن أؤكد من جديد تأييدنا للالتماس الذي قدمه الأمين العام إلى اللجنة الخامسة قبل أيام. فقد آن الأوان لكي نبذل جميعا الجهود اللازمة لكي توفر تمويلا كافيا في الميزانية العادية لجهود الأمم المتحدة في مجال نشوب الصراعات.

لقد تسببت الصراعات في كوسوفو وتيمور الشرقية وسيراليون في معاناة لا حد لها لمئات الآلاف من الأشخاص وزادت من أعباء نظام الأمم المتحدة للاستجابة. ويسعدني أن ألاحظ أن الأمم المتحدة تشارك بشكل مكثف، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية، في الجهود الرامية إلى التوصل إلى حلول لهذه الصراعات.

إن الأنشطة الدبلوماسية وأنشطة بناء السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة بشأن الصراع في تيمور الشرقية ليست إلا آخر نموذج لأهمية عمل المجتمع الدولي الجماعي في مجال كفالة السلم والأمن الدوليين، من خلال الارتباط الفعال لمجلس الأمن والأمين العام.

وفيما يتعلق بموضوع له أهمية خاصة بالنسبة إلى النرويج، أود أن أنضم إلى الأمين العام، في التعبير عن تفاؤلي بشأن إزالة الألغام وتقديم المساعدة إلى ضحايا الألغام وتنفيذ اتفاقية أوتاوا. إن التحديات في هذا المجال هائلة، بيد أن المجتمع الدولي أحرز تقدما ما. ومصادقة عدد كبير من الدول على الاتفاقية إنما هو أمر ترحب به بالغ الترحيب.

وترحب حكومتي بتناول الأمين العام الحالة في أفريقيا باستفاضة في تقريره. ورغم وجود بوادر كثيرة عن إحراز تقدم هام، ما زال أكثر من نصف سكان أفريقيا جنوب الصحراء يعيشون في فقر مدقع. ويتسبب وباء نقص المناعة المكتسب في خسائر كبيرة في الأرواح. ورغم الجهود المبذولة في مجال حسم الصراعات

وعمليات إقامة نظم ديمقراطية في العديد من البلدان الأفريقية التي تبشر بالخير، فإننا نحقق نجاحا بالقدر الذي كنا نأمل فيه.

ووفقا لما ذكره الأمين العام، تشارك الأمم المتحدة في عدد كبير من البرامج الإنمائية والجهود الإنسانية والأنشطة في مجال حسم الصراعات في أفريقيا. بيد أن تحقيق التقدم يعتمد على الموارد التي لا يتوفر إلا النادر منها في العديد من الحالات. واتفق مع ما قاله الأمين العام بشأن ضرورة أن تظل مشاكل أفريقيا من الأمور ذات الأولوية العليا بالنسبة إلى المنظمة. فالعديد من الصراعات في هذه القارة ممتدة ومن السهل ألا ننساها. وقد لا تحظى باهتمام وسائط الإعلام الدولية، مع أن هذا ينبغي ألا يكون المعيار الذي تهتدي به الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والدول الأعضاء.

لقد تم تنفيذ إصلاحات هامة في المنظمة. ونعرب عن عظيم تقديرنا للأمين العام لتفانيه في متابعة الاضطلاع بعملية الإصلاحات. وفي هذه الجهود يمكنه أن يعتمد على دعمنا الكامل. ومما هو جدير بالثناء، أن عددا كبيرا قياسيا من الدول الأعضاء قد سددت أنصبتها المقررة في الميزانية لعام ١٩٩٨ وكل السنوات السابقة لهذا العام. ولكن ما زالت هناك متأخرات ينبغي تسديدها بالكامل. وقد ينبغي أن تسير عملية السلام بحزم جنبا إلى جنب مع الوفاء بالالتزامات المالية. ويتوقع الأمين العام ألا تتمكن المنظمة من تسديد دينها للدول الأعضاء في عام ١٩٩٩، ومن المؤكد أنها لن تتمكن من تسديده بالكامل. وهذه حالة مزعجة وتقلل من مرونة الأمم المتحدة. ومن مصلحة كل دولة ألا تسمح باستمرار هذه الحالة.

السيد بيكاسو (بيرو) (تكلم بالاسبانية): يود وفد بيرو أن يشكر الأمين العام على تقريره عن أعمال المنظمة المعروض علينا الآن. إنه يعبر عن الحالة التي تمر بها المنظمة في مختلف مجالات عملها، وكذلك التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي في بداية القرن الجديد.

يذكرنا الأمين العام بالطبيعة المعقدة للمهمة الإنسانية التي علينا أن نتطرق إليها الآن وخلال الألفية القادمة، وكذلك بأن من الأهمية البالغة أن تسهم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في تحقيق الأمن والاستقرار الجماعيين وفي تهيئة أوضاع للمنظومة الدولية يمكن التنبؤ بها، وهو ما يكفل بالتالي تنمية مجتمعاتنا.

ويعد فهم الأسباب الأساسية وراء الكوارث الطبيعية تحديد حجم العديد من التغيرات من بينها التغيرات التي طرأت على طبقة الأوزون، وانبعاثات غاز الدفيئة وتوفير مياه الشرب، والآثار المترتبة على إزالة الغابات، واستخدام محاصيل جديدة، واستدامة المستويات الديمغرافية العالية في المناطق الحضرية. وقد تم إحراز تقدم كبير في هذا الشأن بفضل رعاية الحكومات والكيانات غير الحكومية وإسهامها في المحافل الإقليمية المتخصصة.

لقد صدرت تحذيرات من العديد من البلدان في مختلف المناطق بالعالم. وتواجه الآن البلدان في أمريكا الوسطى وفي منطقة البحر الكاريبي حاجة مثيرة إلى إعادة حساباتها بشأن التنبؤات الجوية لأغراض منع الخسائر الناجمة عن الأعاصير التي ستجتاح منطقة المحيط الأطلسي في المستقبل. وبالمثل، فإن على البلدان التي تقع على الساحل الغربي من أمريكا الجنوبية أن تعيد تخصيص الموارد لكي تواجه التغيرات التي ستطرأ على المناخ في المستقبل والنتائج المترتبة عليها وهي الخسائر المتصلة بالمحاصيل الزراعية وبالصادرات من الأغذية المستخرجة من البحار، وكذلك الأضرار التي تلحق بالهياكل الأساسية العامة الموجودة أصلا. ولا يتطلب كل ذلك استجابة فورية بمجرد وقوع الكارثة أو النكبة فحسب، بل إعداد تقديرات بشأن الأوضاع على الأمد الطويل.

وبالنسبة إلى حكومة بيرو، يعد موضوع الكوارث الطبيعية أمرا ذا أولوية عالية، وبلدنا، طوال تاريخه، تعرض إلى إصابات خطيرة ناجمة عن الفيضانات وموجات الجفاف والزلازل.

وقد تتذكرون أن بيرو تعرضت لإصابة خطيرة من جراء التذبذب الجنوبي، ظاهرة النينيو، في عام ١٩٨٢-١٩٨٣، وهو ما أدى إلى خسائر تبلغ قيمتها قرابة بليون دولار، وإلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١١ في المائة تقريبا. ورغم أن آثار ظاهرة النينيو في عام ١٩٩٨ كانت حادة من حيث قوتها، فإنها لم تبلغ خطورة الظاهرة السابقة، بسبب تركيز نظام الدفاع المدني بتشجيع من الهيئة التنفيذية في بيرو، على اتخاذ الإجراءات الوقائية. فقد تضمنت استراتيجيتها في مجال التصدي إلى الأمطار وموجة الجفاف الخطيرة، ثلاث مراحل: هي الوقاية وتقديم المساعدة الطارئة خلال مدة استمرار الظاهرة وإعادة التأهيل وإصلاح الأضرار.

وتشكلت الإجراءات الوقائية من تدابير اتخذت لأغراض حماية حياة وصحة السكان الموجودين في المناطق الأكثر تعرضا للظاهرة، ولأغراض حماية الإنتاج والهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية وتجنب إصابة الخدمات العامة الأساسية بالشلل واضطرارها إلى التوقف عن أداء مهامها، ولأغراض تصريف المياه وضمان استتباب النظام العام.

ونتيجة لهذه التدابير، كانت الخسائر في الأرواح والخسائر المادية أقل مما كان متوقعا. بيد أن الإنتاج تقلص تقلصا شديدا والناتج المحلي الإجمالي لم يحقق إلا زيادة لم تبلغ إلا مجرد ٠,٣ في المائة، وهو ما يرجع إلى الآثار المترتبة على قطاع صيد الأسماك الذي لم يكن من الممكن التحكم فيها.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة بويسون (موناكو).

ومعظم الموارد لهذه التدابير الوقائية كان محليا، بينما كان البعض الآخر في صورة قروض من المصرف الإنمائي للبلدان الأمريكية ومن البنك الدولي. ونعتقد أن من المهم أن يركز الأمين العام على ضرورة المساعدة الدولية للإعداد لمواجهة الكوارث الطبيعية وكذلك لما لها من فوائد في تبادل الخبرات وبيرو لديها خبرة واسعة في هذا المجال وترغب في أن تشارك هذه الخبرة مع بلدان أخرى.

وكما ذكر ممثل بيرو خلال الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه هذا العام، من المهم أن يكون هناك تسليم بالحاجة إلى نهج عالمي للكوارث الإنسانية. وهذا يتضمن وضع أولويات واضحة وبصفة خاصة في مجال التخطيط والعمل الفعال الكافي من جانب الوكالات في الميدان.

ونعرف أنه على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذل لا تزال الاستجابة غير كافية. فهناك قطاع يشعر بالقلق وعدم التوازن الجغرافي في تقديم المساعدة الإنسانية وينبغي إجراء التصحيح اللازم إذا أردنا أن نعكس مسار الاتجاه الحالي الذي يتهدد بالخطر التوقعات الطويلة الأجل لفاعلية العمل الإنساني.

ولئن كنا نركز على الحاجة الملحة إلى توفر الإرادة السياسية لدى الدول لتسهيل حصول السكان المحتاجين على المساعدة والتعاون، فإننا يبدو لنا، وبنفس القدر، أن الأمين العام أضاف كنقطة أولى في تقريره السنوي إشارة إلى أهمية وجود ثقافة الوقاية في التصدي للكوارث الطبيعية.

ومن الناحية التقليدية ترى منطقتنا أنه ينبغي تجنب نشوب الصراعات وأنه إذا نشبت هذه الصراعات، على الرغم من ذلك، فينبغي التفكير في حلول سلمية لها. وينبغي استنفاد كل وسائل الحوار والتفاوض الممكنة لتحقيق هذا الهدف، وكما ورد في ميثاق الأمم المتحدة لا يمكن استخدام القوة إلا في نطاق المادة الحادية والخمسين لأن اللجوء إلى استخدام القوة حتى في أفضل الحالات سيؤدي إلى زيادة العنف ومن غير المرغوب فيه أن يكون العنف وسيلة لتحقيق حل دائم لأي مشكلة.

ومجلس الأمن الذي عهد إليه بصون السلم والأمن الدوليين هو الجهاز الوحيد الذي يمكن أن يأذن باستعمال القوة، وهو آلية المجتمع الدولي للأمن الجماعي التي قصد بها حماية المصالح المشتركة وليس حماية مصلحة فردية أو مصلحة مجموعة معينة. واستخدام القوة على نحو انفرادي مع تجاهل سلطة المجلس لا يمكن قبوله لأنه يقوض أسس التعايش المتحضر فيما بين الدول في عالم عصري.

إن التقيد الكامل بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، التي تحكم النظام الدولي، أمر أساسي بالنسبة لبيرو، ليس فقط بالأقوال ولكن بالأفعال أيضا، ولا يزال احترام السيادة الإقليمية والاستقلال السياسي لجميع الدول مبدأ أساسيا في الميثاق. والنظام القضائي الذي أقامه المجتمع الدولي بجهد كبير حتى يتجنب الحرب ويوحد العمل من أجل تحقيق السلم ومنفعة الإنسانية كلها ينبغي الحفاظ عليه لأن العواقب التي تترتب على ضعف دور القانون الدولي في العلاقات بين الدول ستكون وخيمة.

إننا نوافق على الأولوية التي أعطاها الأمين العام للتدابير الرامية إلى منع نشوب الصراعات الدولية ونتفق معه أيضا بشأن الحاجة إلى اتفاقات سلم لتوفير الدعم الاقتصادي اللازم. وهناك حالة ملموسة تتمثل في اتفاقات السلم بين بيرو وإكوادور التي ورد ذكرها بصفة خاصة في تقرير الأمين العام. وفي ظل هذه الاتفاقات الشاملة أصبح التكامل الاقتصادي وتنمية المشروعات المشتركة أمران ضروريان. فهما يشكلان صيغة حديثة

لا تقتصر على حل المشاكل المعلقة من الماضي ولكنهما يتضمنان عناصر أصلية لحماية البيئة، والملاحة الحرة في الأنهار، وتخفيض التعرفات الجمركية، وتحرير التجارة، وتدابير بناء الثقة، واتفاق الاندماج الشامل للحدود، ومشروعات قيمتها تصل إلى ٣ بلايين دولار أمريكي يستغرق الاضطلاع بها ١٠ سنوات.

وسكان مناطق الحدود بين بيرو وإكوادور الذين يعانون من مستويات فقر عالية يضعون كل آمالهم في "عائد السلم" ويعتمدون أساسا على الموارد التي قد يحصلون عليها من المجتمع الدولي لتنفيذ خطة التنمية الوطنية بين البلدين في منطقة الحدود، وذلك في اجتماع الفريق الاستشاري المعني بإنفاذ السلم الذي سيعقد في باريس في ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر المقبل.

ويود بلدي أن يؤكد أهمية التعاون الدولي في مجال التنمية لتحقيق الأمن، ويأسف لأن التمويل الأساسي الذي تقدمه الوكالات الأساسية التي توفر المساعدة للبلدان النامية لا يزال يتناقص، الأمر الذي سيؤثر على نحو كبير على أشد البلدان فقرا التي تعاني غالبا من مشاكل أمنية ناشئة أساسا من الافتقار إلى الموارد اللازمة لسد احتياجاتها الضرورية.

وتوافق بيرو بشدة على أنه ينبغي أن يعتبر استئصال الفقر أحد الأهداف الهامة للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، ونظرا لأن الأمم المتحدة هي المنظمة الدولية الوحيدة التي تتضمن ولايتها السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان فهي مؤهلة على نحو استثنائي لتناول ذلك الهدف على نطاق عالمي، وبهذا الإحساس نؤيد عمل لجنة التنسيق الإدارية لصياغة خطة عمل للتحرر من الفقر وتوجيهها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ إلى جميع منسقي الأمم المتحدة المقيمين وإلى الأفرقة القطرية، ونأمل أن تشارك هذه الخطة في تحقيق الهدف المتمثل في تخفيض الفقر المدقع بنسبة ٥٠ في المائة قبل عام ٢٠١٥، وقد وضعت بيرو استراتيجية لتخفيض الفقر سمحت لنا بكبح جماح الفقر ثم تحقيق الاستقرار ثم تخفيض الفقر، وقد أمكن تخفيض الفقر المدقع في بيرو من ٢٧ في المائة إلى ١٤ في المائة في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ١٩٩٧.

أخيرا، يسعد بيرو أن يكون هناك تنسيق أكبر وأكثر فعالية بين جميع هيئات الأمم المتحدة فيما يتعلق باستئصال الفقر، وأن تكون هناك متابعة كافية للاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمرات المعنية بالتنمية الاجتماعية التي عقدتها الأمم المتحدة. وفي هذا السياق نؤيد الصلة المقترحة في التقرير بين مواضيع السلم والتنمية.

السيد باولز (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أسجل امتنان وفد بلادي للأمين العام لتقريره الشامل والشاحذ للفكر عن أعمال المنظمة هذا العام (A/54/1).

وفي هذا الوقت المتأخر أود أن أعقب بإيجاز على جانبين فقط: الأول، موضوع التدخل الإنساني، الذي يعالجه التقرير والذي جعله الأمين العام الموضوع الرئيسي لبيانه الذي ألقاه في بداية المناقشة، والذي أثار قدرا كبيرا من النقاش، كما أشار رئيس الجمعية العامة في معرض تلخيصه للمناقشة العامة يوم السبت الماضي.

لقد عقب مشاركون كثيرون في المناقشة العامة، بما في ذلك وزير خارجية بلادي الرايت أونورابل دون مكينون، على ما ذكره الأمين العام فيما يتعلق بالحاجة إلى التوفيق بين الشرعية الدولية والفعالية في الدفاع عن حقوق الإنسان. وكان رأي وزير خارجية بلادي الذي أبداه بوضوح هو أن من واجب مجلس الأمن أن يتخذ الإجراءات المناسبة عندما يواجه كوارث إنسانية، بما في ذلك أعمال الإبادة الجماعية وأخطر الجرائم التي ترتكب في حق الإنسانية، وأن هذه الإجراءات لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن تكون رهينة لحق النقض.

إن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان - سواء التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤، أو في كوسوفو في أوائل هذا العام، أو في الإرهاب الذي أطلق له العنان على شعب تيمور الشرقية بعد أن مارس اختياره الحر في الاقتراع الذي نظمته الأمم المتحدة في نهاية آب/أغسطس - تنطوي على احتمالات تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر، وهي بذلك تدخل في صميم اختصاص مجلس الأمن.

وعلى الرغم من ذلك، قيل الكثير طوال الأسبوعين الماضيين عن السيادة الوطنية في مواجهة الحق في التدخل الإنساني. هذه، في رأي وفدي، مناقشة عقيمة، تحمل في طياتها لسوء الحظ الكثير من سمات المواجهة بين الشمال والجنوب، التي تربك الكثير من عملنا هنا. ومن غير المحتمل أن تسفر عن أي نتيجة مفيدة.

إن الطريق الممتد أمامنا نادرا ما يهتدي بنظرية التناحر، ولا بالمجادلة بوجه خاص بين مفهوم مجرد بدرجة عالية ومفهوم آخر مضاد له. والأحرى بنا أن نضع ثقتنا في حسن إدراك وعطف شعوبنا المسؤولة في نهاية المطاف عن إرسالنا إلى هنا - أي عامة الناس في بلد كل منا. وفي عصر الترابط والتواصل المتزايد بسرعة، يتسع نطاق الوعي بالأحداث التي تجري في كل أنحاء المعمورة. وتطالب جماهير الناس بأن تتصرف حكوماتها عن طريق مجلس الأمن إذا لزم الأمر لمحاولة وضع حد للانتهاكات الفاحشة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان أينما تحدث. وإذا عجز مجلس الأمن عن التصرف، فإنه يخاطر حقا بفقدان سبب وجوده في أعين جماهيرنا العريضة، ويصبح عديم الأهمية. وهذا هو الواقع السياسي.

ويتمثل التحدي الذي يواجهنا في الأمم المتحدة في التأكد من أن الميثاق ينفذ على نحو يحقق تلبية التوقعات الواقعية - وأشدد على عبارة الواقعية - لنا "نحن الشعوب" الذي كتب الميثاق باسمنا.

في النهاية، أشير إلى جانب آخر مختلف تماما في تقرير الأمين العام. وأود أن أهنئه على عرضه لعملية تنظيم التغير الذي حدث في المنظمة خلال العام الماضي. إننا نؤيد تماما جهود الأمين العام التي حققت بالفعل تحسينات ملموسة في عملية إعادة التنظيم الشاملة للأمم المتحدة، ونتطلع إلى التطوير المستمر لنهج الميزانية على أساس النتائج المحققة، بما في ذلك الميزانية النموذجية التي ستقدم عما قريب.

السيد عروة (السودان): نبحث اليوم بندا يعد من أهم بنود جدول أعمال هذه الدورة، ألا وهو تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، الذي ركز فيه على مواجهة التحديات الإنسانية. وفي هذا الصدد نود أن نعبر عن شكرنا لاهتمام الأمين العام بهذا الموضوع. ونعتقد أن ما جاء في التقرير من استعراض لأحداث العام الماضي والأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة يوفر مادة مناسبة لمزيد من المناقشات الجادة فيما بين الدول الأعضاء.

إن الأوضوع الإنسانية التي تبرز من وقت لآخر وتسبب مآسي ومعاناة للبشر تتعدى حدود الدولة المعينة، تحدث نتيجة لعوامل عدة، أحيانا بسبب الكوارث الطبيعية، وأحيانا أخرى من صنع الإنسان، وهو ما يعرف بالنزاعات أو الصراعات، التي يمكننا أن نقسمها إلى ما يلي: أولا، نزاع داخل دولة تسببه دولة أخرى؛ ثانيا، نزاع تسببه جماعات متمردة داخل الدولة نفسها؛ ثالثا، نزاعات معقدة تشترك فيها دول عديدة داخل الإقليم وتذكي نيرانها عوامل خارجية؛ وأخيرا نزاعات داخل دولة لا توجد فيها حكومة أو سلطة مركزية.

إن ما ذكرته عن تعدد أشكال النزاعات وتباينها يستلزم أن تختلف الوسائل المتبعة لإيجاد الحلول المناسبة لها. وأن تتبع منهجا شاملا يخاطب كل الأسباب الجذرية، وبصفة خاصة الأسباب الناجمة عن التخلف الاقتصادي والاجتماعي، وألا يتم التركيز على الحل عن طريق القوة في النزاعات، إذ لا يستقيم عقلا أن يستخدم هذا الأسلوب في نزاع تسببه جماعة متمردة خارجة عن القانون داخل دولة بها حكومة وسلطة مركزية، وفي هذه الحالة نكون قد ساوينا بين اثنين لا يتساويان قانونا ومنطقا.

إن وفد بلادي يرى ضرورة أن يركز المجتمع الدولي على دعم وتعزيز الجهود الإقليمية لحل النزاعات عن طريق الوسائل السلمية. وفي تقديرنا أنه إذا توفرت الإرادة السياسية لأفراد المجتمع الدولي، خاصة الدول الكبرى، فإن ذلك كفيل بحل النزاعات، وتجنب المآسي الإنسانية التي تسببها، وتكفينا شرور ومخاطر التدخل بالقوة، الذي عبرت غالبية الدول عن تحفاظاتها عليه، نظرا لمجافاته لأهم مبدأين في القانون الدولي لتنظيم العلاقات الدولية لما يزيد عن خمسة عقود من الزمان، وهما مبدأ احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها وسلامتها، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

كيف يمكن أن نبرر "التدخل الإنساني المطلق" والمناقشة لا تزال مستمرة بين رأي يدعو إلى الفصل والتفريق بين ثلاثة أوضاع إنسانية، يختص أولها بأوضاع يتم فيها التدخل استنادا لاعتبارات ذاتية تخص بعض الدول الكبرى، وأوضاع أخرى هامة ولكنها لا تمس المصالح القومية وتستخدم فيها القوة بانتقائية، وأوضاع إنسانية ثالثة تستخدم فيها القوة فقط حينما تقتضي الحاجة لذلك لمواجهة كارثة إنسانية. وفي كل الحالات الثلاث تبرز مخاطر ومحاذير تأثر القرار السياسي باتجاهات وسائط التغطية الإعلامية للأزمات الإنسانية. ولعلنا نجد في أزمة الصومال مثالا وشاهدا على ما ذهبنا إليه من مخاطر ومحاذير.

ذلك أن صور الأطفال الجوعى حملت إدارة الرئيس جورج بوش على إيفاد قوات أمريكية إلى مقديشو للمساعدة في توزيع العون الغذائي، ثم اضطرت الإدارة الجديدة للرئيس كلينتون بعد أشهر لاحقة إلى سحب تلك القوات حينما شاهد المواطن الأمريكي صورا لأحد أفراد القوة الأمريكية يجرجر في شوارع مقديشو وهو يفارق الحياة. فماذا كانت الحصيلة لمثل ذلك التدخل سوى اتساع الفوضى وأعمال العنف وتفكيك الدولة.

لقد صرح بعض المسؤولين في بعض الدول العظمى متبجحين بأنه في عصر المعلومات والتقنية يمكن أن ينظر إلى قنوات البث التلفزيوني مثل محطة CNN باعتبارها العضو السادس عشر في مجلس الأمن. وقد تناسى نفس هؤلاء بأن قناة الـ CNN هي التي قامت ببث الهجوم الصاروخي على مصنع الشفاء في بلادي والذي كان مخصصا لإنتاج الأدوية فور وقوع العدوان دون أن يتصدى المجلس لمواجهة التبعات، خاصة الإنسانية، التي ترتبت على ذلك العمل الأحادي غير المبرر والذي يتجاوز أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وأهداف وغايات القانون الإنساني الدولي. إن هنالك من يعتقدون بأنهم يحتكرون الفضائل وحدهم دون غيرهم.

في ضوء ما تقدم، يتبين أن الطرح الجديد الذي قدمه لنا الأمين العام والمتمثل في مفهوم "الأمن الإنساني" يظل بحاجة إلى مزيد من الحوار والمناقشة والبحث. ونحن على قناعة تامة بأن هذه الجمعية الموقرة بوصفها الأكثر تمثيلا وديمقراطية هي أفضل المنابر للاضطلاع بهذه المهمة حتى تتبلور مواقف تحظى بتوافق آراء الدول الأعضاء التي في غيابها لا نرى سبيلا البتة لإنفاذ مثل ذلك المفهوم.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى ما ذكره السيد وزير العلاقات الخارجية لبلادي أمام الجمعية الموقرة في الأسبوع المنصرم، إذ قال:

"إننا نشارك الأمين العام اهتمامه بهذا الأمر، ونؤكد على أهمية السعي الجماعي ومضاعفة الجهود لإزالة أسباب النزاعات قبل اشتعالهاولعمل على مواجهتها وإخمادها بمختلف الوسائل.

"ولكننا نرى أن هذه الإجراءات والوسائل لا بد أن تتخذ بالاتفاق والتفاهم مع الدولة المعنية، وفي إطار القوانين والأعراف الدولية وعلى رأسها ميثاق منظمة الأمم المتحدة. إن الدعوة المطلقة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول خارج هذه الأطر، وفي غياب نظام دولي عادل وديمقراطي وشفاف، تعني في حقيقتها انطلاق عصر الفوضى وهيمنة القوي على الضعيف". (A/54/PV.19)

كما نشير إلى أن فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، لخص مخاوف الدول الضعيفة والصغيرة من دعاوى التدخل الإنساني، وأشار في حديثه قائلا:

"إننا نظل حساسين جدا حيال كل نيل من سيادتنا، لا لأنها تمثل وقايتنا الأخيرة ضد قوانين عالم جائر. ولكن لأننا أيضا لا نشارك مشاركة فعلية، لا في قرارات مجلس الأمن، ولا في مراقبة تطبيق هذه القرارات". (المرجع نفسه)

وثمة جوانب أخرى وردت في تقرير الأمين العام، نود أن نعلق عليها تباعا وهي المسائل الإنسانية المترتبة على الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة، ومشاكل اللاجئين بالإضافة إلى قضايا العولمة والآثار المترتبة عليها.

فيما يتعلق بالمسائل الإنسانية، نحمد للتقرير تناوله للاستجابة للنداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات. ويثير القلق أنها لم تمثل سوى ٣١,٦ في المائة من التقديرات لحجم التمويل الذي تم رصده في تلك النداءات لاحتياجات العام الحالي ١٩٩٩. ومع تقديرنا للأوضاع الصعبة التي استوجبت تلبية الاحتياجات الإنسانية في جنوب شرقي أوروبا، إلا أن ذلك لا ينبغي أن يبرر خفض المساعدات لبقية المناطق المتأثرة بالأوضاع الإنسانية الأخرى، خاصة تلك التي تشهدها أفريقيا.

إننا نشارك الأمين العام مشاعر الحزن التي أعرب عنها تجاه ضعف الاستجابة للأزمات في أفريقيا. ونأمل أن تكون استجابة المجتمع الدولي ومجتمع المانحين بوجه خاص، على أسس من المساواة والإنصاف ودون تمييز بين منطقة وأخرى، طالما أن الأوضاع الإنسانية تمثل القاسم المشترك فيما بين كل المناطق. وإن الاستمرار في نهج الانتقائية والتفضيل في حجم ومستوى الاستجابة بين منطقة وأخرى للأوضاع الإنسانية في العالم من شأنه أن يخضع مفهوم الأمن الإنساني والتدخل بالقوة لمبررات إنسانية إلى شكوك في مصداقية التوجه والدوافع

الحقيقية التي يخشى البعض منا أن تكون لتحقيق مصالح قومية استراتيجية محضة لقوى بعينها.

القضية الثانية التي نود الحديث عنها تتعلق بما جاء في تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة إلى اللاجئين. إن ما يثلج الصدور أن نلاحظ أنه على النقيض مما حدث في السنوات السابقة، لم يشهد عام ١٩٩٨ ولا بداية العام الحالي، عمليات نزوح كبيرة للاجئين. لقد أشار التقرير في الفقرة ٢١٥ إلى أن أغلب اللاجئين الأثيوبيين في السودان قد استطاعوا العودة الطوعية في عام ١٩٩٨. كما أشار في الفقرة السابقة لها أن الصراع المسلح بين أثيوبيا وإريتريا أدى إلى تدفقات جديدة وكثيفة من المشردين في القرن الأفريقي.

ونود أن نشير في هذا الصدد إلى مبادرة منظمة الوحدة الأفريقية بعقد أول اجتماع وزاري بالخرطوم في كانون الأول/ ديسمبر الماضي لبحث مشكلة اللاجئين والنازحين داخليا، وبمشاركة من جميع الدول الأعضاء في المنظمة والأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات الطوعية. وقد بحث الاجتماع كافة الجوانب المتعلقة بهذه المشكلة بغرض التصدي لأسبابها الجذرية وتهيئة الظروف المواتية لعودة اللاجئين والنازحين إلى أماكن إقامتهم. وقد صدر عن الاجتماع الوزاري إعلان وتوصيات عديدة بأمل أن يساهم المجتمع الدولي في توفير الاحتياجات والدعم اللازم لتنفيذها من أجل وضع حلول نهائية لهذه المشكلة.

ختاما نود أن نؤيد ما طرحه السيد الأمين العام بشأن التحديات الكثيرة التي تنجم عن ظاهرة العولمة وهي تحديات لا يمكن للدول أن تواجهها بمفردها، مما يستوجب دعم التعاون المتعدد الأطراف. وإننا على قناعة تامة بأن الأمم المتحدة، بوصفها أكثر المنظمات الدولية تمثيلا وديمقراطية، تظل المحفل الدولي الأكثر تأهيلا للتصدي لأبعاد العولمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فضلا عن قضايا المساواة والإنصاف بين الجنسين.

السيد أرياس (أسبانيا) (تكلم بالاسبانية): فتح الأمين العام في كلمته صندوق العجائب المليء بالمسائل الحساسة، وهي بادرة شجاعة جاءت في الوقت المناسب. فلقد وضع على السطح بوضوح الصدام الظاهر بالفعل بين مبادئ السيادة والتدخل الإنساني - وهو معضلة تثير القلق ولكن تفاديها غير ممكن.

صحيح أن احترام السيادة مبدأ أساسي جوهري في العلاقات الدولية - ونحن جميعا متفقون على ذلك. ولكن ضرورة التصدي للانتهاكات الوحشية الخطيرة لحقوق الإنسان ليست أقل حتمية من الناحية الأخلاقية والقانونية. وكثير منا يوافقون على ذلك أيضا. وبالتالي، يصبح من الجلي أنه عندما يتعارض هذان المبدآن - إذا ما وقعت كارثة إنسانية مثلا داخل بلد ما - فإن التدخل الإنساني ينبغي أن يتم تحت المظلة الشرعية، بمعنى ألا يتم على هامش الشرعية الدولية.

وبعبارة أخرى إن ما يسمى حق التدخل ينبغي أن يأذن به مجلس الأمن أو يؤيده؛ وكثيرون منا يوافقون على ذلك. ولكن، وهذه هي القضية المقلقة التي أثارها بيان الأمين العام - ماذا يحدث عندما يشل مجلس الأمن لسبب أو لآخر؟ هل يتنحى المجتمع الدولي، في القرن الحادي

والعشرين، ويقف موقف المتفرج في مواجهة أعمال وحشية صارخة يتسبب فيها استخدام أحد أعضائه لحق النقض؟ وهل تخنق الإهانة الجماعية للبشرية بسبب الاحترام المريب لمبدأ السيادة، أو بسبب الإرادة المعترضـــة لبلد واحد؟ وهل بوسع الاحترام المطلق الذي لا يتزعزع للسيادة، من ناحية، أو الإرادة الأنانية لدولة واحدة، من ناحيـــة أخرى، أن يخرسا صيحات المجتمع الدولي عندما يميل إلى اتخاذ إجراء ما؟

هذه أسئلة بالغة الأهمية لمسألة الأمن الدولي، وللمصلحة المشتركة للبشرية، وبطبيعة الحال، لمستقبل الأمم المتحدة ذاته. وينبغي للجمعية أن تتمكن من إيجاد الحلول.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.